الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم الاقتصادية

الموضـــــــــوع

دور السياسة التجارية في تشجيع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2010 - 2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في (الاقتصاد الدولي)
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
مشارة زينب صبرينة

الأستاذ المشرف:
د/ بوعبد الله علي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	لحسن دردوري	أستاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	بوعبدالله علي	أستاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	بن ضيف محمد عدنان	أستاذ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى وأله ومن

وفى أما بعد:

- الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه الثمرة و الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة إلى روح **أبي وأمي** الطاهرة رحمة الله عليهم.
- إلى زوجي و إبني الغالي سراج الدين و إبنتي الغالية لينة حفظهم الله.
- إلى أخي و رفيقي صابر رعاه الله.

- إلى أستاذي الفاضل **بوعبد الله علي** لقد رسمت في ذهني صورة عني لا تغيب ما حييت.رعاك الله في نفسك و أهلك أجمعين كما رعيت طلابك .

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا المولى عز وجل أن

يجد القبول والنجاح.

مشارة زينب صبرينة

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل على إتمام هذا العمل ،وكما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل

من ساعدني من قريب أوبعيد في إنجاز هذا العمل. وخاصة الأستاذ المشرف الدكتور بوعبد الله علي على مساعدته وتشجيعه لي من بداية هذا البحث، وله منا خالص التقدير والإحترام

3DLAT.COM

ملخص

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور السياسة التجارية في تشجيع التجارة الخارجية في الجزائر 2010-2021، بإعتبار أن الجزائر خطت خطوة هامة نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال تبنيها جملة من الإصلاحات أهمها التوجه نحو الإقتصاد المفتوح.

إعتمدنا في دراستنا على منهج تحليلي من خلال التطرق إلى متغيرات محل الدراسة والمتمثل في التعريفة الجمركية وسعر الصرف الصادرات والواردات والميزان التجاري والحصيلة الجمركية.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن تخفيض سعر الصرف ساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما أن الإقتصاد متناقض ومتضارب ومتداخل من حيث السياسات المنتهجة نجده من جهة يمارس سياسة التحرير بالاعتماد مورد واحد وهو المحروقات، ومن جهة أخر يمارس سياسة التقيد، وذلك بالحد من الواردات من خلال استخدام التعريفة الجمركية التي لها دور في تأطير الواردات.

الكلمات المفتاحية: سياسة تجارية، تجارة خارجية، سعر الصرف، التعريفة الجمركية

Résumé :

Cette étude vise à connaître le rôle de la politique commerciale dans l'encouragement du commerce extérieur en Algérie 2010-2021, considérant que l'Algérie a franchi une étape importante vers la libéralisation du commerce extérieur en adoptant un certain nombre de réformes, dont la plus importante est l'orientation vers une ouverture économie.

Dans notre étude, nous nous sommes appuyés sur une approche analytique en abordant les variables étudiées, représentées dans le tarif douanier, le taux de change, les exportations et importations, la balance commerciale et les recettes douanières.

L'étude a conclu à plusieurs résultats, notamment que la dévaluation du taux de change a contribué à la promotion des exportations hors hydrocarbures, et que l'économie est contradictoire, conflictuelle et se chevauchent en termes de politiques adoptées. rôle dans l'encadrement des importations.

Mots clés : politique commerciale, commerce extérieur, taux de change, tarif douanier.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	نظرية الميزة المطلقة	10
02	نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل	12
03	تساوي النفقات النسبية	14
04	توزيع الربح قبل الاعانة	41
05	توزيع الربح بعد الاعانة	42
06	تطور معدلات الرسوم الجمركية	55
07	تطور أنظمة السعر	58
08	التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة 2010-2021	63
09	التوزيع السلعي للصادرات خلال القترة 2010-2021	65
10	صادرات المحروقات خلال الفترة 2010-2021	67
11	تحليل مؤشرات الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2021	68
12	تحليل مؤشر تغطية الصادرات بالواردات خلال الفترة 2010-2021	70
13	سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو خلال الفترة 2010-2021	72
14	تأثير سعر الصرف الدينار على الصادرات والواردات خلال الفترة 2010-2021	75
15	تطور الحصيلة الجمركية على الصادرات خلال الفترة 2010-2021	79
16	تطور الحصيلة الجمركية على الواردات خلال الفترة 2010-2021	81

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	التمثيل البياني لتحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي	30
02	تطور الحصيلة الجمركية على الصادرات خلال الفترة 2010-2021	80
03	تطور الحصيلة الجمركية على الواردات خلال الفترة 2010-2021	82

مقدمـــــة

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية أهم نشاط من بين الأنشطة الاقتصادية التي هي ذو مكانة واسعة في الاقتصاد العالمي فهو يتعرض الى سياسات تدبرها أجهزة الدولة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تقييده أو تحريره تبعا للعلاقاتها الاقتصادية الخارجية وفي التبادل التجاري مع الدول الأخرى، و تحدد هذه السياسات الطبيعة الاقتصادية التابعة لظروف الاقتصادية القائمة سواءا على الصعيد الداخلي أو العالمي.

حيث أن السياسات التجارية المختلفة في مراحل التاريخ الاقتصادي تراوحت بين اختيارات الحماية و التقييد و اختيارات الحرية و التحرير، و الحماية تتضمن الاستقلال عن الاقتصاد العالمي و التخصص ، والواقع أن النموذجين يمثلان سياسات على طرفي النقيض ولايمكن لأي دولة أن تحقق الاقتصاد التام اتجاه الاقتصاد العالمي، كما لاتستطيع أي دولة أن تحقق التبعية المطلقة فلا بد من اختيار سياسة وسط حيث نختار المستوى من الحماية أو الحرية الذي يتفق مع مصالحها في مرحلة معينة و دون إهمال العامل المقابل.

ونظرا للدور التنموي الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر قامت بتطوير أدوات السياسة التجارية لترقته قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات ومحاولة تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على تنويع القطاع الإنتاجي وحتى لاتخرج الجزائر عن إطار تحرير التجارة الخارجية قامت بتقييد جزئي لواردتها من خلال التعريفة الجمركية وسعر الصرف محاولة بذلك التكيف بين الحرية والحماية التجارية بحيث تتناسب مع اوضاع الاقتصاد الوطني والخطط التي رسمتها في إطار النهوض بتجارتها الخارجية.

إشكالية البحث: لمعرفة دور السياسة التجارية في النهوض بالتجارة الخارجية في الجزائر في ظل الاقتصاد سنعمل على معالجاتها والتي تتمثل في: ماهو دور السياسة التجارية في تشجيع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2010-2021)؟

ويتدرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية.

-هل لسياسة تخفيض العملة والتعريفة الجمركية دور في رفع من الصادرات وكبح الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

- ماهو إنعكاس تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة؟

الفرضيات:

– تعتبر سياسة تخفيض العملة غير مجدية في تنشيط التجارة الخارجية في الجزائر.

– التغيير في التعريفة الجمركية الذي يؤثر بشكل واضح على الواردات أكثر من الصادرات في الجزائر.

– التحرير الكامل للتجارة الخارجية في الجزائر يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري.

الدراسات السابقة :

–حمشة عبد الحميد :دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر –جامعة بسكرة 2013 .

هذه الدراسة هي رسالة ماجستر (منشورة) ،ولقد حاول الباحث من خلالها إبراز دور الذي تلعبه تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج مجال المحروقات في الجزائر ،حيث تطرق إلى مختلف الإجراءات والوسائل التي تؤدي بدورها إلى فتح المجال أمام المنتوجات الجزائرية والنهوض بالجانب التصديري خارج مجال المحروقات وأهم النتائج الذي توصل إليها الباحث أن صادرات المحروقات في تنامي مستمر وتبقى الصادرات خارج مجال المحروقات هامشية بنسبة 03% .

–بونوة سمية أطروحة دكتوراه سنة 2017 عن تقصي السيساة التجارية المثلى لمواجهة أثر الأزمات الإقتصادية الخارجية حيث بينت الباحثة أن الإنفتاح التجاري يعمل على الزيادة في كل من الصادرات والواردات في الجزائر وتوصلت إلى النتائج التالية :– أن سياسة تحرير التجارة الخارجية أكثر تعرض للأزمات الإقتصادية الخارجية –أن قطاع التجارة الخارجية مرن للمتغيرات الإقتصادية الخارجية التي تنتقل إليه الأزمات من خلال السياسة التجارية الخارجية المتبعة عن طريق التأثير المباشر في قيمة الصادرات في الجزائر .

–تزالت محمد شارف العربي مذكرة لنيل ماستر جامعة أدرار سنة2016 عن السياسة التجارية والإندماج في الإقتصاد الدولي حيث وضح أن كل دولة تتبع سياسة جمائية متفاوتة التطبيق عن غيرها إلى أن ظهرت إتفاقية التجارة التي حددت مسار الذي يجب الاقتناء به لتحرير التجارة االدولية

ومن بين أهم النتائج الذي توصل إليها هي أن الية تقييم السياسات التجارية من أهم المعايير التي تعطي الوجه الحقيقي للتجارة الخارجية لأنها تعتمد على الشفافيية في التبادل وهذا مايخلق نوع من الثقة بين الدول.

مميزات اختيار الموضوع:تعتبر رغبتنا الشخصية في معرفة ما مدى تأثير أدوات السياسة التجارية في تشجيع التجارة الخارجية في الجزائر،كذلك رغبتنا في معرفة تأثير تخفيض التعريفة الجمركية التي هي تعتبر أهم أدوات السياسة التجارية على التجارة الخارجية في الجزائر (صادرات و الواردات) بالإضافة إلى نقص الدراسات التي عالجت السياسة التجارية في الجزائر بشكل خاص،ورغبة منا في إثراء رصيدنا المعرفي و الأكاديمي في هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

التطرق إلى معرف إلى:

- التطرق إلى أدوات السياسة التجارية الخارجية الجزائرية قبل وبعد التحرير.
- واقع التجارة الخارجية الجزائرية قبل وبعد التحرير.
- التعرف على ميزان التجاري و التنوع السلعي لكل من الصادرات و الواردات.
- معرفة آلية تخفيض حجم الواردات .
- معرفة مدى تأثير التغييرفي التعريفة الجمركية على الصادرات و الواردات.

أهمية الدراسة:

يستند هذا الموضوع إلى أهمية بالغة من حيث الاهتمام المتزايد للسياسة التجارية باعتبارها الأداة الأساسية المستخدمة لمواكبة التغيرات الحاصلة في التجارة الخارجية الجزائرية من حيث التغيرات في سعر الصرف الذي هو مرتبط باقتصاد الدولة و التطورات الطارئة عليها بالإضافة إلى التغيرات في التعريفة الجمركية التي تعتبر سياسة فعالة لتأثير على الصادرات و الواردات.

لهذه الأسباب ارتأينا إلى دراسة دور السياسة التجارية في تشجيع التجارة الخارجية في الجزائر و ما مدى التغيرات الحاصلة فيها.

المنهج و الأدوات المستخدمة

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية بالأخص على التجارة الخارجية و السياسة التجارية المتبعة في الجزائر وعلى المنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين السياسات التجارية المختلفة وتطور التجارة الخارجية في الجزائر.

حدود الدراسة الزمنية والمكانية:

للبحث حدود زمانية ومكانية حيث تناولها من خلال إبراز اتجاه السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة (2010-2021) وتم اختيار هذه الفترة كون الجزائر مرت بعدة تغيرات اقتصادية.

هيكل الدراسة: تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لترقية التجارة الخارجية والسياسات التجارية بدءا بمفهوم التجارة الخارجية وأهميتها والعوامل المؤثرة فيها وكذلك النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ثم تناولنا في المبحث الثاني ماهية السياسة التجارية أولا بتعاريفها وأهدافها ثم أنواعها والأساليب المتبعة ثم إتجهنا للسياسات التجارية الدولية ثم انتقالنا إلى الجانب التطبيقي حيث قمنا بدراسة واقع السياسة التجارية الخارجية قبل وبعد 1990 بدءا بمرحلة رقابة التجارة الخارجية مرورا بمرحلة الاحتكار وصولا لمرحلة التحرير ثم قمنا بدراسة تطور تحرير التجارة الخارجية من صادرات وواردات وميزان التجاري للفترة الزمنية المحددة وفي الأخير قمنا بعرض بعض السياسات التي إنتهجتها الجزائر لتشجيع التجارة الخارجية في خلال الفترة (2010-2021) منها تخفيض سعر الصرف بالنسبة للدينار وكذلك تخفيض سعر الصرف بالنسبة للصادرات والواردات بالإضافة إلى التغيير في قيمة التعريفة الجمركية.

صعوبات الدراسة:

- تمثلت الصعوبات التي صادفتها في هذا البحث التضارب الكبير في الاحصائيات باختلاف مصادرها الذي اخذ من الكثير من الوقت مما استوجب الدقة والتحرز قصد الانتقاء الأفضل لما نراه الأقرب من الصحة ولا يتضارب مع الواقع.
- عدم توفر الكتب وكذا نقص في الدراسات الخاصة بالسياسة التجارية الجزائرية.
- نقص شبكة الانترنت ضعيفة جدا و المواقع الخاصة بمديرية الجمارك لايمكن الدخول لها.

الفصل الأول

تمهيد

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن وذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الأثار السلبية التي أخلفتها الحرب العالمية الثانية والتي تتمثل في العراقيل التجارية والركود الإقتصادي مما أدى إلى ظهور إتفاقية بريتون وودز، التي دعت إلى ضرورة بلوزة الإطار الجماعي للدول المشتركة في التجارة، من خلال الإتفاقيات الدولية التي تفتح مجالات أوسع لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

وتتم النشاطات التجارية الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدم والمتخلف منه سواءا لقوانين وتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العوائق التي يمكن أن تواجهه على المستوى الدولي ، حسب ما تقتضيه التعاملات التجارية بين الدول ، وذلكباستخدام إجراءات وأساليب كمية وسعرية تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة على السياسة التجارية في الإتجاهين ، أحدهما سياسة تقييدية وهي مادعت اليها المدرسة التجارية عن طريق فرض قيود وحواجز على التجارة ، والأخرى سياسة تحريرية ، وهي ما دعت إليها المدرسة الكلاسيكية عن طريق تخفيض القيود التجارية ، وكل حسب ما يعطيه من حجج لتبرير الاتجاه إلا أن الدول حاليا مازالت مختلفة في تطبيق السياسة التجارية ، رغم التطورات التي شهدها العالم من تسارع نحو التكتلات الاقتصادية واندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف تطرقنا في الفصل هذا.

المبحث الأول:مفهوم التجارة الخارجية

صارت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ككل، من خلال تأثيرها على مستوى الإنتاج والعمل على توفير الدافع على مواصلته وتطويره، ومن ثم العمل على إيجاد منافذ لتصريف منتجاته عبر الأسواق الأجنبية .

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

يتناول هذا المطلب تعرف التجارة الخارجية وأهميتها.

الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها مايلي :

– التعريف الأول :تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الإقتصاد الذي يقوم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يكون بين الدولة والعالم الخارجي ،في صورة الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات و الأفراد و رؤوس الأموال (آخرون، 2001، الصفحات 13-14)

إذن التخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية الخارجية .

–التعريف الثاني : يرى سامي عفيفي (1993) على أن التجارة الخارجية تمثل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة .

– التعريف الثالث :كما تعرف على أنها هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع لأطراف التبادل (محمد السالوسي، محمد شحاتة، 2007، صفحة 46)

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما : الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة

الفرع الثاني :أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصاد) من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا ،فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض

إضافة إلى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية ،عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة .

– كما تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام (آخرون ر.، 2000، الصفحات 13–14)

–تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الإستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ،فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها ارتفاع مستوى الدخل القومي الذي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية ،كما أن التغيرات التي تحدث في الظروف التجارية الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه ،والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت ،فالتنمية الاقتصادية تستهدف إلى زيادة في الإنتاج والسلع وهذا ما يزيد في قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج ،أما أثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا ،وبالتالي يقل مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الإنتاجية ،وتقل الاستثمارات فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد ،وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية .

ولقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر نصف مجموعة الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة إنفتاح الاقتصاد الوطني .

$$E = \frac{(X+M)/2}{PIB} \times 100$$

M الواردات

X الصادرات

PIB الناتج المحلي الخام

يرى عادل أحمد حشيش ،أسامة محمد الفولي (1998) أن هذه النسبة لا تعكس في حد ذاتها درجة التطور والتخلف الاقتصادي لدولة ما، إذ يمكن دولة متخلفة كأخرى متطورة أن تكون لها نفس النسبة عموما نجد هذه النسبة كبيرة جدا في الدول النامية التي قد تلجأ إلى الاقتراض لتمويل وارداتها ، غير أن هذا لا يعني أن النمو الاقتصادي في هذه الدول لا يعتمد على التجارة الخارجية، و قد يظهر لنا ذلك بشكل واضح في مجال الاستثمارات التي تحكمها إلى حد كبير القدرة الاستيرادية كما أنه يمكن قياس مدى اعتماد البلد على الاستيراد من العالم الخارجي بالمؤشر (ص109) التالي. **متوسط ميل الاستيراد = M/PIB**

إلا أن هذا المؤشر لا يعكس أهمية أو خطر التجارة الخارجية لأن أي زيادة في الإستيراد يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل بمعدل أسرع ويكون هذا في الدول ذات الإقتصاد المغلق وهوا راجع إلى طبيعة هذه الواردات .

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الإقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة مـن الإقتصاديات القومية المتباينة و المتداخلة مع بعضها البعض الآخر من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة، من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النظريات التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية.

الفرع الأول : النظرية التقليدية الكلاسكية

ومن روادها آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.

1-نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث

قدم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم تحليلا قويا للعديد من القضايا الإقتصادية وقد تضمن ذلك تحليله لظاهرة التبادل الدولي وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهوا في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي إعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ولفهم كيف

يمكن الإعتماد على قانون النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): نظرية الميزة المطلقة

	القمح	السكر
فرنسا	100 سا / و	200 سا / و
أسبانيا	100 سا / و	90 سا / و

المصدر : (حاتم، 1993، صفحة 111)

يعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته و على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وحسب الجدول السابق على فرنسا أن تتخصص في إنتاج القمح و إسبانيا في إنتاج السكر وعلى هذا الأساس تتبادل الدولتان السلعتين.

وأنتقدت بحيث فيما لو لم تمتلك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين في حين تتمتع الدولة الأخرى بالتخصص في كلتا السلعتين والتصدير فهل تبقى الدولة دون تخصص وبالتالي دون إنتاج.

2-نظرية النفقات النسبية

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه في " واستعرض ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث أن التجارة الخارجية بين تعود بالفائدة عليهما إذا كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة وكانت للدولة الأخرى ميزة مطاقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية ، وأوضح أنه توجد فائدة لكل من الدولتين في

التجارة الخارجية حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين ، وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة أخرى ، وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة للدولتين في إنتاج السلعة الواحدة ، وإنما هي مقارنة الميزة النسبية للدولتين في إنتاج السلعتين (السريتي، 2009، صفحة 30).

حسب ريكاردو، اختلاف النفقات المطلقة بين الدولتين ليس سببا كافيا لقيام التجارة بينهما ، وإنما على اختلاف النفقات النسبية بين الدولتين تقوم التجارة بينهما ، فما المقصود بالنفقات النسبية ؟ يقصد بها إحدى المعنيين التاليين:

أ. النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين .

ب. النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد .

واقترح ريكادو لتبسيط نموذجه، المثال التالي بين انجلترا والبرتغال على القماش والعصير ، وذلك وفق الفروض التالية التي استند إليها في هذا المثال:

* التجارة الدولية تمارس إلا بين دولتين ، وفي هذا المثال اختار ريكاردو انجلترا والبرتغال،
* التبادل الدولي يتعلق بسلعتين فقط ،
* تكاليف الإنتاج بالنسبة للسلعتين تقاس بكمية العمل المستخدمة في إنتاجهما ،
* التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج .
* تكاليف النقل والتأمين لا تدخل ضمن حسابات تكاليف الإنتاج .
* مقايضة السلع مع بعضها دون استخدام النقود .
* صعوبة انتقال عناصر الإنتاج دوليا .

جدول (2) : نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل

الوحدة : ساعة عمل للوحدة

البلد / السلعة	العصير	القماش
انجلترا	120	100
البرتغال	80	90

المصدر : (محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 34)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن : انجلترا تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها120 وحدة عمل ووحدة واحدة من القماش ب100وحدة عمل ، وفيما يتعلق بالبرتغال فإنها تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 80 وحدة عمل ، بينما تنتج القماش بتكلفة 90 وحدة عمل ، فحسب آدم سميث أن البرتغال لها ميزة مطلقة على انجلترا في إنتاج السلعتين وبالتالي لا تقوم التجارة بينهما حسبه ، ولكن حسب ريكاردو رغم للبرتغال هذه الميزة المطلقة في كلا السلعتين إلا أنه يمكن للتجارة أن الميزة النسبية بإحدى المفهومين السابقين للنفقة النسبية كما يلي:

1. النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين (أي التباين الجغرافي):وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لانتاج العصير

في بريطانيا بالنسبة للبرتغال كمايلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في انجلترا

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القماش في انجلترا بالنسبة للبرتغال كمايلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في البرتغال

النسبة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين مختلفتين داخل البلد الواحد أي (التباين السلعي): وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير

بالنسبة للقماش في انجلترا كمايلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في انجلترا

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في انجلترا

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القماش بالنسبة للعصير في البرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في البرتغال

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال

تكلفة العصير بالنسبة للقماش:

انجلترا: 100/120=1.2=1 وحدة عصير =1.2 قماش

البرتغال: 90/80=0.88=1 وحدة عصير =0.88 قماش

تتمتع البرتغال بميزة نسبة في إنتاج العصير لأن 0.08<1.2

تكلفة القماش بالنسبة للعصير:

انجلترا: 120/100=0.83=1 وحدة قماش =0.83 عصير

البرتغال: 80/90=1.125=1 وحدة قماش =1.125 عصير

تتمتع انجلترا بميزة نسبة في إنتاج القماش لأن:0.83 <1.125 فالفكرة التي جاء بها ديفيد ريكاردو مفادها أن كل دولة تستفيد من التخصص في إنتاج أي سلعة تكون لها ميزة نسبية مرتفعة عن غيرها في البرتغال تنتج العصير وتبادله بالقماش ب 0.88 وحدة اقل من أن تنتجه ب 1.2 وحدة بالتبادل الداخلي.أي 1 وعصير =)1.2 ،0.88(قماش و بالنسبة للبرتغال :

وقماش =)0.83 ،1.125(عصير.وعليه فان ريكاردو قد أوضح الحد الأعلى والحد الأدنى لمنطقة التبادل ولا الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل بين دولتين ،وهذا ما تناوله جون ستيوارت ميل في نظرية القيم الدولية.

وفي حالة ما إذا تساوت النفقات النسبية للدولتين فلا تصح هذه السلعة للتبادل بينهما، ومثال ذلك:

الجدول رقم 03: تساوي النفقات النسبية.

الوحدة: ساعة واحدة عمل

البلد / السلعة	العصير	القماش
انجلترا	12	10
البرتغال	18	15

المرجع : (دويدار، 2003، صفحة 355)

فهنا لا يقوم التبادل بين دولتين ،ولسبب في ذلك انه يلزم لإنتاج وحدة واحدة من العصير في انجلترا 10/12=1.2 نفقة متساوية لمثل ما يلزم لإنتاجها في البرتغال 15/18=1.2و العكس صحيح التكلفة القماش بالنسبة للعصير:12/10=18/15ومن هنا إذا تساوت التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في الدولتين فلن يكون هناك تخصص و لا هناك فائدة من التخصص و قيام التجارة بينهما.في حالة تساوي النفقات النسبية لا يقوم التبادل،و بالتالي لا تجارة دولية ولا أهمية للنفقة المطلقة أما اختلاف النفقات النسبية كما يراها ريكاردو يمكن أن يقوم التبادل الدولي وفق التخصص للبلدين المتبادلين ليس على أساس التفوق المطلق بل على أساس التفوق النسبي ،وذلك في حدود معدل التبادل الدولي المحصور بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين،وهكذا فنظرية النفقات النسبية هي امتداد للنظرية المطلقة،وكانت الإضافة متمثلة الإجابة عن بعض القصور التي لم تجد لها اجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث ويمكن عجز النظرية النفقات النسبية في بيان الكيفية التي يحدد بها معدل التبادل الدولي الفعلي،حيث اقتصرت على مجال تحديد قيمته المتمثل في الحد الأدنى الحد الأقصى فقط، و لم تحدد شروط التبادل الدولي فجاءت نظرية القيم الدولية لتجيب عن ذلك كيف يتم تحديد معدل التبادل الدولي ؟

3-نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806-1873)

تقام ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو الذي ساهم في الإجابة عن التساؤلات السابقة في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي في سنة 1848 فاهتم بدراسة موضوع لقيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى ،فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية ،وفي ابراز اهمية الطلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية او معدل التبادل الدولي،فالنسبة

لهذه النظرية الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية ،فهنالك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية و توزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية و السياسية فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي للدولة مما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا و العكس صحيح. (زينب حسين عوض الله، 2004، صفحة 34)

ودعت هذه النظرية إلى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفق المعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة.

كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم الصادرات و الواردات في كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي في تلك النظرية.

4-نظرية التوازن التلقائي لدافيدهيوم:

يرى دافيدهيوم في نظرية التوازن التلقائي أن المعدن يتوزع تلقائي بين الدول دون الحاجة إلى وضع سياسة هادفة أو أي تدخل من جانب الدولة دون الحاجة إلى وضع سياسة هادفة أو تدخل من جانب الدولة فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدل عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي فان أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع ف البلاد الأخرى مما يؤدي إلى نقص صادراتها و زيادة وارداتها ،و بالتالي ينتهي إلى العجز في الميزان التجاري ومن شراء الذهب من الدولة إلى العالم الخارجي بينما يحدث العكس في حالة نقص ما لديها من معدن،وهكذا استطاع هيوم عن طريقة دراسة العلاقة بين كمية المعدن في بلد ما مستويات الأسعار فيه و العلاقة بين مستوى الأسعار فيه و مستوى الأسعار في العالم الخارجي.

كتقييم للنظرية الكلاسيكية يمكن أن نقول عنها أن لتحديد قيمة السلع اعتمد التحليل الكلاسيكي لقوانين النفقات المطلقة و النسبية على النظرية لعمل في القيمة أساسا،وردت بالتالي اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها حيث كانت نظرية العمل في القيمة نفترض وجود عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل ، دور عناصر الإنتاج الأخرى (مثل الأرض ،رأس المال،التكنولوجيا) في تحديد نفقة الإنتاج ،لذلك كانت النتيجة الطبيعية استعباد نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لكثير من العناصر الواقعية في التحليل الاقتصادي،أي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية. (زينب حسين عوض الله، 2004، صفحة 40)

كما يفترض أن التحليل الكلاسيكي في التجارة الخارجية أن الإنتاج و التخصص الدولي يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة ،ولكن الواقع يوضح الى ان الإنتاج يخضع في غالب الأحيان إلى قانون الغلة المتناقصة (النفقة المتزايدة) في حيث يخضع إنتاج جانب كبير من المشروعات الصناعية لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) و بالتالي توجه القدرات الإنتاجية لمشروعات نحو الحجم الأمثل في الإنتاج.

هذه النظرية افترضت أن التجارة تقوم بين دولتين فقط و ليس بين مجموعة من الدول،كما افترضت أن التعامل يتم بسلعتين و ليس مجموعة من السلع .

كما افترضت عدم وجود تكاليف النقل و عدم وجود حواجز جمركية و بالتالي عوامل الإنتاج تتمتع بحرية النقل داخل الدولة و حيث يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول،كما افترضت أن الإنتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف ،وان أذواق المستهلكين في كلتا الدولتين متجانسة أو متقاربة و بالتالي كل هذه الفرضيات أضعفت من النظرية و لكن لا يمكن أن تنفي أيضا أن النظرية نجحت في شرح اثر التجارة الدولية على رفاهية الدول،فقد أوضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بين الدول و لكنها لم توفق في إيضاح النسبية في أن التكاليف اقل و إن العمل أكثر إنتاجية في بلد من أخر.

الفرع الثاني :النظرية النيوكلاسكية

وجاءت تطويرا لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتمثل مايلي :

1-نظرية هكشروأولين: ان نظرية هكشروأولين كنظرية التحديث الكلاسكية قامت بإرجاع الإختلاف في النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية أي درجة و فرة أو ندرة عناصر الإنتاج ،وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية:

-اعتبار عامل الوفرة او الندرة في كميات عنصر الانتاج مصدرا طبيعيا لاختلاف نفقات الاسعار وسببا لقيام التجارة االخارجية.

-تشابه دول الإنتاج لكل سلعة في دول العالم المختلفة ويقصد ذلك ان الشروط الفنية لانتاج سلهة متشابهة في كافة دول العالم، الامر الذي يترتب عليه استعباد دور البحوث والتطوير.

-استعباد دور الزمن لإبقاء دور الانتاج ثابتة. (رشاد، 2010، صفحة 155)

- أي زيادة المدخلات لإنتاج سلعة نسبية معنية تزداد المخرجات بنفس النسبة.

-سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الانتاج.

-عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا.

-عدم قدرته على تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات وأثارها المباشرة على التجارة الخارجية وتنوعها.

2-نظرية ليونتيف: من خلال ما قام به هكشروأولين لم يجد ليونتيف تطابق كما توصل إليه على أرض الواقع، حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية ووجد ان صادراتها كثيفة العمل وارداتها كثيفة راس المال ويرجع السبب الى انتاجية العمل الامريكي التي تبلغ ثلاث اضعاف، أي عامل نتيجة والتدريب.

الفرع الثالث: التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الدولية

قدمت النظرية الكلاسكية تم النظرية النيوكلاسكية العديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية و كانت كل نظرية تحاول تفادي سلبيات سابقتها من النظريات و الاقتراب من واقع التبادل التجاري لكن الواقع المعاش كان دائما يؤكد بوجود خلاف ماقدمته تلك المحاولات،مما دفع الواقع الاقتصادي الى البحث و التقصي من اجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية اكثر ملائمة و اتفاقا مع الوضع السائد.

1- نظرية الطلب النموذجي (ليندر)Linder

أ- تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية:يرى ليندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الانتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة،حيث ان التبادل الدولي لايقوم الا بالنسبة لبعض انواع السلع فقط،هذا لايعني ان اختلاف نسب عناصر الانتاج لا قيمة له على الاطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق ليندر بين نوعين من سلع المنتجات الأولية و السلع الصناعية بالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية،

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى ان الامر اكثر تحفيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة ،اما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الاسعار الجارية في حيث ان الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة و القوى المعوقة للتجارة.

*بخصوص القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

- عناصر المنافسة الاحتكارية

-الاختلافات في درجة الطلب المنتجات المختلفة في البلدان المختلفة

-اختلاف نسب عناصر الانتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين

* أما القوى المعوقة للتجارة هي:

-عامل المسافة

-نفقات النقل

-القيود المفروضة على التجارة (حاتم، 1993، الصفحات 87-88)

ب- **الطلب النموذجي عند ليندر**: إن شروط الإنتاج عند ليندر ليست مستقلة عن شروط الطلب،لان كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب ،كما ان شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها، أساسا على الطلب الداخلي و الطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج وشرط الضروري و غير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير و عليه فان السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين ان المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الاقليمية.

2- نموذج دورة حياة المنتج:ظهر هذا النموذج في كتابات كل من "فدرنون " عام 1961 و"هيرتش" عام 1967 ، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية لتغيراتها عبر الزمن ،وهذا لإختلاف يتميز بخصائص دورة المنتج المتاحة ، والذي يحدد الميزة التنافسية ويمر بثلاث مراحل وهي : (آخرون ر.، 2000، صفحة 35)

أ- **مرحلة الإنتاج:**يبدأ تصنيع المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية **و**لإرتفاع مستوى الدخل و تكلفة الأيدي العاملة لهذا الإنتاج الجديد وهذا ما يجعل تسويقه غاية في الصعوبة في السوق المحلي وكذا الأسواق الأخرى بسبب تكاليفه عالية.

ب- بدأ المنتوج:في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات و هذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يجعله أكثر انتشارفي التقنيات و فنون إنتاجه و هذا لا تفضله الشركة الأمريكية إذا أرادت أن تستمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

ج-أما المرحلة الأخيرة:يصبح المنتوج نمطي بدرجة كبيرة و السوق الخاصة به معروفة وهذا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة و قطع الغيار.فنجد أن تحليل فرنون لايتفق و نظرية هيكشروأولين إذا أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لان عنصر رأس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس

اليد العاملة و البحث و التكنولوجيا.

3-نظريات اقتصاديات الحجم:تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا و تعديلا آخر لنظرية هكشروأولين لسبب عناصر الانتاج،بإدخالها وفرات الانتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا للتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج،و بتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع و السلع الاستهلاكية (المنتجات النصف مصنعة)السلع الوسيطة وبين الدول الصناعية الصغيرة ذات سوق داخلي صغير(الدول الصناعية الكبيرة ذات سوق داخلي كبير) ومن هنا يمكن القول ان نظرية اقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.

4-نظرية الفجوة التكنولوجية:تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول و على إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجود أفضل منتجات بتكاليف اقل الأمر من شأنه أن يكسب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول و الفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس إن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي و يزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع الاعتبارية (حاتم، 1993، الصفحات 232-237)

المبحث الثاني: ماهية السياسة التجارية

من بين السياسات الاقتصادية التي تعطي للدولة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية هي السياسة التي تعتبر أهـم ركائز السياسة الاقتصادية منذ القدم، والتي تتضمن لوائح و تشريعات رسمية مصادق عليها من طرف الدول التي ترتبط بينها تجاريا و ذلك بتقييد أو تحرير.

المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية والعوامل المؤثرة في تحريرها

الفرع الأول :مفهوم السياسة التجارية

التعريف الأول :يقصد بالسياسة التجارية "مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال

التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف وتعدد وسائل تلك السياسة والتي هي جزء من السياسة الإقتصادية بصفة عامة تبعا للنظام الإقتصادي السائد فيمكن التميز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية وتلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق".

التعريف الثاني :وتعرف أيضا على انها "مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تستخدم في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية وبالذات التجارة الخارجية منها ،وهذه الإجراءات والوسائل التي يمكن أن تتبع تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وأوضاعها وإمكانياتها واحتياجاتها ودرجة تطورها الاقتصادي ،والهدف الذي تريد تحقيقه من إتباع سياسة تجارة معينة ".

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن السياسة التجارية جزء من السياسة الإقتصادية للدولة تعني بتنظيم التجارة الخارجية باستخدام مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تختلف حسب الاهداف المسيطرة من طرف السلطات المعنية من دولة إلى أخرى. (الحميد، 2003، صفحة 124)

الفرع الثاني :العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية.

تتأثر سياسات التجارة الدولية عند تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي:

1 :مستوى التنمية الاقتصادية

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية ، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطورالاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها. ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمارس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

2: الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كمايلي:

– فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية.كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم ، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى. (تزالت محمد، الشارف العربي، 2016، صفحة 24)

المطلب الثاني : أنواع السياسة التجارية المتتبع لسياسات التجارة الخارجية لأية دولة يجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية من حيث نطاق تطبيقها، و هي:

الفرع الأول : سياسات التجارة الخارجية القومية(الوطنية):

و تتمثل فيما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية؛

الفرع الثاني : سياسات التجارة الخارجية الإقليمية :

و يقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية و إقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الإتفاقيات الثنائية، التكتلات الإقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة و الإتحادات الجمركية، الإتحادات الإقتصادية..... إلخ؛

الفرع الثالث : سياسات التجارة الخارجية الإقليمية : و يقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية و إقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار

الإتفاقيات الثنائية، التكتلات الإقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة و الإتحادات الجمركية، الإتحادات الإقتصادية.... إلخ؛ (سمية، 2018، صفحة 75)

المطلب الثالث :آساليب السياسة التجارية

الفرع الأول:الآساليب السعرية

ويتجلى تأثيرها في أثمان الواردات والصادرات عن طريق رسوم جمركية، الإعانات، الإغراق، وتخفيض سعر الصرف.

1. الرسوم الجمركية :هي عبارة عن "ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات)...، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية،" وهناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية تنقسم إلى ما يلي:

- **الرسوم القيمية** :تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
- **الرسوم النوعية** :تحدد على أساس الوحدة من السلع بالعدد أو الوزن.
- **الرسوم المركبة** :وتتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي.
- **الرسوم المالية** :وهي الرسوم التي تؤسس بهدف إيجاد مورد مالي للخزينة العامة، ويسود الهدف المالي الاقتصاديات النامية أين تمثل الرسوم الجمركية مصدرا رئيسيا لإيرادات ميزانية الدولة، لذا عادة ما تختار لذلك السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعرية منخفضة، فانخفاض المرونة السعرية يعني أن فرض الرسوم الجمركية يترتب عليه ارتفاع الثمن بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الكمية، مما يترتب عليه ازدياد الإيراد الكلي.
- **الرسوم الحمائية** :هي الرسوم المؤسسة بهدف حماية الأسواق الوطنية من المنافسة ألأجنبية أو تلك الرسوم التي تفرض على السلع التي تتمتع في بلادها بإعانات تصدير.

وفي كثير من الأحيان يلعب الرسم الجمركي دورا مزدوجا، فهو يمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسواق المحلية، ويصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين، لذا يقترح هابرلر HABERLERأن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض، أو كانت السلعة لا تنتج أصلا في الداخل، أما في الأحوال الأخرى فيعد الرسم حمائيا ؛ (سمية، 2018، الصفحات 84-85)

2. **الإعانات:** يقصد بالإعانات كأحد أدوات السياسة التجارية تلك المساعدات والمنح المالية

المباشرة منها وغير المباشرة التي تقدمها الدولة لصناعة أو منتجات معينة، وكذا كل الإجراءات التي يكون الغرض تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية، وتدعيم مركزهم التنافسي،سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو الكيفية(نوع المنتجات) أو الخدمات المقدمة.

والإعانة للإنتاج (التصدير) :هي مساعدة مالية من الدولة لصناعة معينة، بنسبة مئوية من القيمة المنتجة أو المصدرة (إعانة قيمية)، أو بمبلغ معين عن كل وحدة منتجة أو مصدرة (إعانة نوعية(.وتعرف المنظمة العالمية للتجارة الإعانة بأنها كل تدخل للسلطات العمومية من شأنه أن يمنح ميزة للمستفيد من هذا التدخل.

أ. أنواع الإعانات:

يمكن أن نصنف الإعانات إلى صنفين:

***الإعانات المباشرة** : وهي الإعانات والمساعدات المقدمة مباشرة إلى المشروع بغرض تحسين دورة الاستغلال، وتقدم في شكل مبالغ مالية محسوبة على أساس قيمي أو نوعي . و تحسب هذه النسبة عند التصدير على أساس سعر ، FOBكما يمكن للسلطات العمومية أن تحدد سعر هدف، والإعانة الوحدوية تساوي الفرق بين السعر الهدف والسعر العالمي

***الإعانات غير المباشرة** : وتتمثل هذه الإعانات في منح المشروع بعض الامتيازات بغرض تحسين حالته المالية، ومن الأمثلة على ذلك:

ـ الإعفاءات الضريبية : ومنها الاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها، أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب إذا ما استخدم في أغراض معينة هدفها زيادة إنتاجية المشروع.

ـ التسهيلات الائتمانية: سواء ما تعلق منها بالقروض قصيرة الأجل أو القروض طويلة الأجل، وذلك بخفض أسعار الفائدة، وزيادة حجم السلفيات، والتسامح في آجال الدفع.

ـ تقديم بعض الخدمات التي تسهل للمصدرين من الوصول إلى الأسواق العالمية، كالدعاية، تسهيل الإتصالات بالمستوردين المحليين، واقامة المعارض.

***الإعانات على التصدير:**

الإعانة التصدير هي إجراءات حمائية تسمح للشركات والمنتجين المحليين بالبيع في الخارج بسعر أقل من السعر الوطني، كما يمكن للدولة أن تدعم استعمال سلع وطنية بدلا من استعمال السلع المستوردة، لذا تعمد العديد من الدول إلى تقديم إعانات مباشرة، وغير مباشرة للمؤسسات

المحلية.

الإعانات المباشرة أو إعانات الاستغلال هي الأكثر ظهورا، وهي التي لها أثر مباشر على تكاليف الإنتاج، لكن الإعانات الأخرى عادة ما تكون لها آثار غير مباشرة على الأسعار والتنافسية ويمكن ذكر المساعدات المقدمة للاستثمار، تخفيض الضرائب، تخفيض الأعباء الاجتماعية، الإعفاءات من الرسوم الجمركية عند التصدير، الحصول على أسعار فائدة مخفضة , وبما أن إعانات الإنتاج ليست بإجراءات عند الحدود، فهي تعتبر إجراءات داخلية، ولكل دولة كامل الحرية في التصرف في شؤونها الداخلية، وتنظيم اقتصادها، لهذا فقد أغفلت منظمة GATTالتطرق إلى هذا النوع من السياسة التجارية .

وفي جولة طوكيو تم التطرق إلى أسلوب الإعانات كأداة للسياسة التجارية،حيث تم التطرق إلى إعانات التصدير، واعانات الإنتاج، وكذا كل الإجراءات الموجهة مباشرة إلى مساندة ومساعدة الإنتاج المحلي والتي لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على تيار التبادل الدولي من أجل الحد منها كونها عجزت، وفي كثير من الأحيان عن تقويم الصناعة الوطنية المدعمة (آخرون أ.، 1998، صفحة 223)

2. **الإغـــــراق :**

يعرف الإغراق على أنه سياسة تنتهجها الدول أو الشركات الإحتكارية، قصد اكتساب حصة أكبر في الأسواق، أو الدخول إلى أسواق جديدة. وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.

تختلف تعاريف الإغراق من كاتب اقتصادي لآخر، أو بالنظر إلى الزاوية التي يحلل منها، والتعريف الشائع للإغراق هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي, و ينطوي هذا التعريف على صعوبة تحديد تكلفة السلعة، فهل يقصد بها تكلفة الإنتاج الحدية، أم المتوسطة، أم هل هذه التكلفة تخص كل الإنتاج، أم الفائض المصدر للخارج فقط ؟ كما أن الظروف المحيطة بعملية البيع لها دور أيضا فهل يرجع اختلاف الأسعار الداخلية والخارجية لظروف معينة أو أنها مقصودة، فقد تلجأ بعض الدول إلى التخلص من بعض السلع بأسعار أقل من السعر الداخلي أو الدولي، نظرا للمرحلة التي تمر بها، كأن تمر بمرحلة كساد أو تدفعها حاجتها الماسة للعملات الأجنبية،

بأن ترضى بسعر أقل.

ولعل أشمل التعريفات وأدقها، بأنه بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به نفس السلعة وبنفس الشروط في السوق الداخلية. أهمية هذا التعريف يظهر عند وضع التشريعات الخاصة بفرض ضرائب الإغراق، فيجب على المشرع أن يتأكد من أنه يقارن نفس السلعة (السلع تنقسم إلى أصناف مختلفة). كذلك لابد أن يكون مقارنة الأثمان في وقت واحد، فمن الجائز أن تتغير الأثمان في الفترة المنقضية بين السلعة ووصولها، كذلك يجب أن نتأكد من أن سعر البيع في السوق المحلي والعالمي يتضمن نفس الشروط فكثيرا ما يتساوى السعر إلا أن الشروط تختلف كأن يكون البيع بالنقد في لأحد السوقين، وبالأجل في السوق الآخر.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال من الإغراق :

•**الإغراق الاقتصادي** : ويظهر عندما تقوم الدول بدعم المصدرين المحليين عن طريق إعانات الإنتاج، التي تسمح بتخفيض مصطنع لتكاليف الإنتاج.

•**الإغراق الاجتماعي** : يقصد بالإغراق الاجتماعي اعتماد بعض البلدان في صناعتها على يد عاملة رخيصة، وكذلك ضعف أو انعدام الحماية الاجتماعية، ففي مثل هذه الحالات تتغلب الصناعات المعتمدة على الأجور المنخفضة، والتكاليف الاجتماعية الزهيدة

•**الإغراق النقدي** : ويوافق المحافظة على معدل صرف منخفض مقابل العملات الأخرى، وهذا بتقييم العملة الوطنية بأقل من قيمتها الحقيقية ، دعما للصادرات المحلية.

أ. أنواع الإغـــراق :

ينقسم الإغراق إلى أنواع هي:

-**الإغراق المستمر**: يشترط لقيام هذا النوع من الإغراق ، أن يتمتع المنتج باحتكار قوي، نتيجة حصوله من السلطات العمومية على امتياز لإنتاج السلعة، أو أنه يحتكر تكنولوجية جديدة، وكذا تمتع المشروع تزايد العلة وتناقص التكلفة أي أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى تخفيض التكاليف.ويتحقق هذا النوع من الإغراق من خلال قيام المنتج المحتكر بتمييز سعر سلعته في الأسواق الدولية حسب درجة مرونة الطلب عليها بحيث يقوم ببيعها بأسعار منخفضة ويفرض أسعار مرتفعة محليا.

ـ **الإغراق المؤقت** :يعني المنتجين بيع سلعهم بأسعار أقل من التكلفة، و ذلك بفرض السيطرة على السوق، واستبعاد المنافسين المحليين أو الأجانب من المنافسة، وبعد التأكد من اكتساب

السوق يتجه إلى رفع أسعار منتجاته لتعويض ما تحمله من خسائر.

ـ **الإغراق الدوري** :وهو الإغراق الذي يحدث عندما يتم بيع السلعة دوليا بسعر منخفض عن السعر المحلي،بغرض التخلص من سلع فائضة من موسم معين وهو عادة يحدث مع السلع الزراعية في المواسم التي تسجل فائض إنتاج معتبر حتى تتفادى انخفاض الأسعار المحلية وبالتالي المحافظة على دخل مناسب للمزارعين.

- الإغراق كأداة للسياسة التجارية:

كثيرا ما تلجأ الدول و المؤسسات الراغبة في اكتساب أسواق جديدة إلى الإغراق كأداة من أدوات السياسة التجارية، في محاولة منها لفرض سلعها في البلدان المستوردة بأسعار أقل مما أنتجت به، وفي الحقيقة هناك دوافع عديدة تجعل المؤسسات تتبع مثل هذه السياسة، منها محاولة الاستفادة من الإنتاج الكبير، فقد تجد المؤسسة في الإغراق الوسيلة المناسبة لحل مشكل ضيق السوق المحلية. فإذا أصبحت المؤسسة تنتج بأقل من طاقتها القصوى، يصبح اللجوء إلى الأسواق الأجنبية أكثر من ضروري فتزيد من الإنتاج وتستعمل طاقتها القصوى. فزيادة الإنتاج لمواجهة السيطرة على الأسواق الجديدة بأسعار منخفضة سوف تنقص التكاليف، وتحول الانخفاض في الأسعار من حقيقة مؤقتة إلى حقيقة دائمة. ويعتبر الإغراق المؤقت أكثر أشكال الإغراق خطورة ويوصف بأنه في كثير من الأحيان بالإغراق الشرس، لأنه يبدأ متخفيا في صورة انخفاض في الأسعار ثم ما يلبث أن يظهر في صورة إرتفاع حاد في الأسعار بعد أن يتأكد المنتجون من تمكنهم من السوق وسيطرتهم عليها، لذا فهو يعتبر من السياسات العدوانية، الهادفة إلى إضعاف المؤسسات المنافسة، واخراجها من الأسواق، أو منع دخولها للأسواق الجديدة لذا يتجه المزيد من الدول إلى مكافحة مثل هذه الأشكال من المنافسة غير الشريفة، وتفرض رسوم جمركية تعويضية أو رسوم مكافحة الإغراق. وتفرض إجراءات عقابية على الدول أو المؤسسات التي تمارس الإغراق، بإخضاع سلع هذه الدول والمؤسسات إلى رسوم جمركية تعويضية أو رسوم مكافحة الإغراق kindleberger.economie international).
(op.cit .p204.

4.الرقابة على الصرف الأجنبي يعتبر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي من أهم أدوات الرقابة النقدية التي تضعها الدولة للتأثير على التجارة الخارجية إستيرادا أو تصديرا ، و ذلك من خلال التأثير على حجم و توزيع العملات الأجنبية

أ. **مفهوم الرقابة على الصرف الأجنبي و أهدافه:**كان من نتيجة إنهيار قاعدة الذهب الدولية حدوث إختلالات كبيرة في موازين مدفوعات العديد من دول العالم، فقد إنقسم هذه الدول إلى مجموعتين، الأولى تضم الدول التي لجأت إلى نظام أسعار الصرف الحرة رغبة منها في على قابلية عملاتها للتحويل، ولقد إعتمدت على ما يسمى "أموال موازنة الصرف" لتلطيف حدة التقلبات الفجائية والقصيرة الأجل في قيمة عملاتها، و الثانية تضم الدول التي فرضت نظام الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي كوسيلة لحماية القيمة الخارجية لعملاتها، ومكافحة الآثار المترتبة على عمليات المضاربة وهروب رؤوس الأموال القصيرة الأجل

– **مفهوم الرقابة على الصرف:** يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع بعض القيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية، أو في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات، أو الاحتفاظ بها أو التعامل بها تعتبر الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، و يقصد بها إحتكار الدولة للعملات الأجنبية) بيع و شراء العملات الأجنبية محتكرة من قبل الدولة(و بالتالي تضع قيودا تنظم التعامل في العملات الأجنبية، و بالتالي فالدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي و لا يجوز للأفراد و المؤسسات بيع أو شراء الصرف الأجنبي إلا من البنك المركزي حينما تفرض الدولة الرقابة على تجارتها الخارجية فهي تسعى إلى ترشيد و تحسين إستخدام ما هو متوفر لديها من صرف أجنبي لذا فيستلزم على الدولة إحكام الرقابة على العملة الصعبة و ذلك تحت إشراف البنك المركزي

– **أهداف الرقابة على الصرف:**إن الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء فرضها للرقابة على الصرف لا تختلف عن الأهداف التي تسعى الدولة من إستخدامها لبقية أدوات السياسة التجارية، إلا أن الرقابة على الصرف في بعض الحالات لها فعالية أكبر من الأدوات الأخرى وتهدف عملية الرقابة على الصرف تحقيق العديد من الأغراض، ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة التالية على سبيل المثال لا الحصر

–تعمد الدولة إلى إستخدام الرقابة على الصرف للتأثير على المعاملات الرأسمالية، وذلك للحيلولة دون هروب رؤوس الأموال منها والتحكم فيها؛

– قد ينجح نظام الرقابة على الصرف في ظروف تدهور أرصدة البلد من العملات الأجنبية.

أكثر من نجاح فرض الرسوم الجمركية على الواردات في تلك الظروف، حيث أن فرض الرسوم الجمركية قد لا يكون مناسبفي حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرنا، لأنه في مثل هذه الحالة يجب أن تكون الرسوم الجمركية مرتفعاجدا حتى تتحقق الآثار المرجوة على حجم الواردات، غير أنه إذا كان فرض رسوم جمركية عالية جدا هو مفيد جدا لتحقيق إيرادات مرتفعة للدولة، فنجد أن ذلك قد يشجع على التهرب من دفع الضريبة وبالتالي تقل حصيلة الدولة من دون أن تنخفض قيمة الواردات؛

–قد يستخدم نظام الرقابة على الصرف لمواجهة ظروف طارئة لا تحتمل التأخير، أو الإعتماد على ردود الفعل الخاصة، مثل الحروب، حيث تقوم الدولة بتعبئة أرصدتها النقدية لمواجهة الإحتياجات الإستراتيجية؛

–يعتبر نظام الرقابة على الصرف أكثر قدرة على المفاضلة والتمييز بين العملات المختلفة من غيره من النظم ،كما يعتبر أكثر فعالية في التحكم في حجم التبادل التجاري، وإتجاهاته، وبالتالي فهو أداة مناسبة لترشيد التجارة الخارجية وتخطيطها

•**تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف** :من المعلوم أن سعر الصرف التوازني يتحدد على أساس التوازن بين عرض الصرف الأجنبي والطلبعليه، سواء تعلق الأمر بقاعدة الذهب الدولية أو نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة، ويتفق نظام الرقابة على الصرف مع كل منهما في هذا الجانب، غير أن الإختلاف في الكيفية التي يتم بها تحقيق هذا التوازن في الأنظمة الثلاثة

لا يختلف نظام سعر الصرف المرن عن نظام سعر الصرف الثابت من جانب ضمان حرية تحويل العملات بين بعضها البعض دون قيودكون أن السلطات النقدية تسمح في هذين النظامين من أن يتحدد سعر الصرف بحرية وفق قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، بينما لا تسمح بذلك في حالة نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، بل تلجأ السلطات النقدية في هذا النظام إلى التدخل الإداري المباشر بحيث تحل اللوائح والقرارات والقوانين محل قوى السوق في تخصيص موارد الصرف الأجنبي على مجالات الإستخدام المختلفة، بحيث تكون الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي مساوية للكمية المعروضة منها، عند سعر الصرف الذي تختاره السلطات النقدية إعتقادا منها أن ذلك السعر يسمح بتحقيق الأهداف المنتظرة من الرقابة على الصرف الأجنبي .

والشكل البياني يوضح تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي كما يلي :

شكل رقم(01): التمثيل البياني لتحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

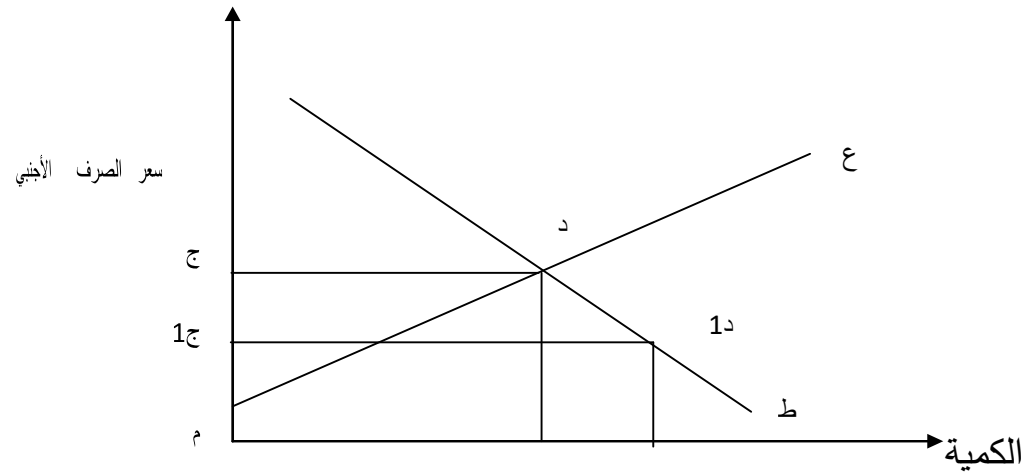

الكمية المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبي

المصدر : (ديب، صفحة 145)

المحور الأفقي يبين الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبي (ليكن الدولار)، أما المحور الرأسي فيبين سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي، أما المنحنى"ط" فيمثل جدول الطلب على الصرف الأجنبي ،والمنحنى "ع" يمثل جدول عرض الصرف الأجنبي في حين يمثل " ج د " سعر الصرف التوازني، ويمثل "د1ج1" سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، وهذا يعني أن "د1ج1" يمثل سعر الصرف الرسمي وهو يقل عن سعر الصرف التوازني بالمقدار"ج ج1" وعند سعر الصرف الرسمي نجد أن هناك فجوة بين الكميات المطلوبة والمقدرة بـ "م ب" والكميات المعروضة والمقدرة بـ "م أ"، هذه الفجوة تقدر بـ "أب " وترى السلطات النقدية أن هدف الرقابة على الصرف الأجنبي يتمثل في أن سعر الصرف التوازني ليس هو السعر المناسب، بل هو السعر الرسمي والذي على أساسه تقوم السلطات النقدية بعملية تقنين الكمية المتاحة من الصرف الأجنبي على طالبيه في حدود ما هو متاح عند سعر الصرف الرسمي هذا،غير أن إتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف الأجنبي، من خلال الإشراف

الإداري على عمليات الصرف الأجنبي، وتقييد الأفراد في التعامل به من شأنه أن يؤدي إلى ظهور السوق السوداء، وكون أن المتعامل في السوق السوداء معرض للوقوع تحت طائلة القانون ذلك ما يدفع بسعر الصرف في السوق السوداء إلى الإرتفاع إلى أعلى من السعر الرسمي ،وهوما يعتبر تأمينا ضد المخاطرة التي يتحملها المتعامل في السوق السوداء.

•**أشكال الرقابة على الصرف:** تلجأ الدولة إلى إستخدام أسعار صرف متعددة كوسيلة غير مباشرة للرقابة على التجارة الخارجية، و تكمن فكرة تعدد أسعار الصرف على وجود أكثر من سعر يتم التعامل به بما يحقق سياسة تميزية في التفرقة بين طلب هذه العملات التي قد يطلبها المستوردون دون الوفاء بما يستحق عليهم من نقد أجنبي، ويمكن للرقابة على الصرف أن تأخذ العديد من الأشكال بعضها متشدد والبعض الآخر متساهل ويمكن ذكر أشكال الرقابة على الصرف في النقاط التالية:

– فرض رقابة كاملة على التعامل بالنقد الأجنبي: وتعتبر أكثر أشكال الرقابة على الصرف تشددا، حيث تقوم الدولة بفرض سيطرتها الكاملة على التعامل بالنقد الأجنبي، فتقوم بإلغاء سوق الصرف، أو وقف فعاليتها ،ومن ثم تعمد إلى تحديد سعر الصرف بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، وبذلك تكون هي المحتكر الوحيد لجميع عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية من خلال شرائها لجميع النقد الأجنبي الناتج عن عمليات التصدير، بإلزام جميع الأفراد والجهات بتسليم جميع ما يحصلون عليه من نقد أجنبي إلى الجهات المختصة كما تقوم بالتعرف على كل ما لديها من أرصدة أجنبية، ومن ثم العمل على توزيعها على مختلف المستوردين، و في نفس الوقت لا تسمح للأفراد أو الهيئات في المجتمع بالإحتفاظ بالأرصدة من العملات الأجنبيةأو التعامل بها فيما بينهم بصورة مباشرة؛ الرقابة الجزئية على الصرف :في هذا الشكل من الرقابة يقتصر تدخل الدولة في سوق الصرف على أنواع معينة من العملات الأجنبية فتمنع الأفراد من التعامل بها، على أن تترك بقية العملات الأخرى ليخضع التعامل فيها لعوامل العرض والطلب

وتجدر الإشارة إلى أن الشكلين الأول والثاني للرقابة على الصرف يتطلبان ضرورة وجود نظام الحصص وتراخيص الاستيراد جنبا إلى جنب؛

–فرض أسعار متعددة للصرف :قد تفرض الدولة أسعارا متعددة للصرف بالنسبة للعملة الواحدة كالآتي:

–فرض سعرين مختلفين للشراء :قد تفرض الدولة سعرين مختلفين للشراء أحدهما منخفض، وعادة ما يكون السعر الرسمي الذي تحدده الدولة للعملة الأجنبية، والآخر مرتفع ويسمى بالسعر التشجيعي ويتحدد عادة بقوى العرض والطلب ويكون الغرض من فرض هذين السعرين لشراء العملات الأجنبية من قبل الدولة عند تصديرها لسلع تتمتع فيها بمركز احتكاري قوي في إنتاجها، هو المحافظة على عائداتها من العملات الأجنبية فيحالة تمتعها باحتكار قوي، وتشجيع تصدير السلع التي لا تتمتع فيها بمثل هذا الاحتكار؛

–فرض سعرين مختلفين للبيع: تقوم الدولة بفرض سعرين مختلفين لبيع العملات الأجنبية، أحدهما منخفض حيث يتعلق بالسلع الأساسية الضرورية للمجتمع كالمواد الاستهلاكية والسلع والوسيطية، وذلك بغرض تشجيع استيرادها أما السعر المرتفع فيتعلق بالسلع الكمالية، وذلك بغرض الحد من استيرادها .

بحيث يكون الفرق بينهما قد يمنع قيام أي مضاربة على العملة الوطنية، ويكون مانعا أو على الأقل مقلصا لعملية هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتعمل الدولة بذلك كما لو أنها تفرض عقوبة على رأس المال المتوجه نحو الخارج، هذه العقوبة تساوي مقدار الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء؛

الفرع الثاني: الآساليب الكمية

زيادة عن الأساليب السعرية يمكن للدولة أن تتخذ وسائل أخرى من أجل التدخل في التجارة الخارجية، لكي تحقق ومصلحتها الوطنية، ويعتبر نظام الحصص من أكثر الوسائل شيوعا وتقليدية.

1. نظام الحصص :

يقصد بنظام الحصص، ذلك النظام الذي تحدد بمقتضاه الدولة سقفا للواردات من سلعة معينة، في فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، وهذا السقف يحدد تقليديا بالحجم كما يمكن أن يكون بالقيمة. ويمكن لهذا النظام أن يتراوح ما بين المنع المطلق للواردات وتحديد كميات معينة للدخول إلى الحدود الوطنية. كما يشمل كل إجراءات التحديدات الكمية للدخول للسوق الوطني. ويمكن لهذه الحصص أن تكون مفروضة من جانب واحد أو متفاوض حولها كاتفاقية الألياف المتعددة أو التحديدات الإرادية عند التصدير RVE. وبهذا الشكل تفرض الدولة قيدا كميا على وارداتها، حيث يأخذ هذا القيد شكل الحد الأقصى ولا يسمح بتجاوز الكمية المحددة أو تكون حصص قيمة وهي طريقة أقل شيوعا كأن يسمح باستيراد في حدود قيمة معينة وعادة

ما يتطلب الأمر الحصول على ترخيص للاستيراد بدلا من القيد السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية.

وتحدد الحصة المستوردة على أساس القيمة، خاصة عندما يكون الغرض هو تخفيض الاستيراد لميزان المدفوعات. على اعتبار أن الحصة القيمة تبين مقدما مقدار العبء الذي يفرضه الاستيراد على هذا الميزان . فإذا كانت الدولة تواجه مشكلة عدم توافر النقد الأجنبي فإنها تستطيع عن طريق أجهزتها المعنية تقدير كمية الواردات التي يسمح باستيرادها بما يتماشى وحصيلة العملات الأجنبية. لذا لجأت أغلب الدول إلى هذا الإجراء بعدما لاحظت أن الرسوم الجمركية لا توفر الحماية الكافية لاقتصادياتها .

إذا كان فرض الرسوم الجمركية يبقي نوعا من العلاقة بين الأسواق و يلعب دورا في توجيه المتعاملين في السوق (مستهلكين ومنتجين)، فإن نظام الحصص والرقابة الكمية يلغي تماما هذا الدور. ففي حين يبدو الأثر الحمائي والتقليدي للتجارة الدولية للرسوم الجمركية من خلال تأثيرها على أسعار السلع المستوردة فتصبح أكثر ارتفاعا، وهي بهذا تقلص من الطلب الداخلي، إلا أنها لا تضع حدودا مباشرة ومطلقة للتجارة الخارجية، فبالرغم من ارتفاع أسعار السلع المستوردة إلا أنها تبقى مطلوبة داخليا. وتبقى طائفة من المستهلكين المحليين تطلب وتستهلك السلع الأجنبية لعدة أسباب، كالبحث عن الجودة العالية لهذه السلع، أو لكونها تلبي رغبات لا تستطيع السلع المحلية تلبيتها، أو لأسباب غير اقتصادية كحب هذه الفئة صاحبة القدرة الداخلية على الاستيراد ورغبتها في التميز والتفرد باستهلاكها كل ما هو مستورد للدلالة على المكانة الاجتماعية.

ولوضع حواجز حازمة وفعالة أمام تدفق السلع الأجنبية وغزوها للسوق الوطني، تلجأ الدول إلى استخدام أسلوب كمي مباشر لتقييد المبادلات الدولية، يتمثل في نظام الحصص.

أ. **أصل الحصص والأسباب** :ظهر نظام الحصص وللمرة الأولى بفرنسا، حيث كانت تبحث عن أسعار مرتفعة للقمح لحماية فلاحيها، وتوفير دخول مناسبة لهم , ثم انتشر العمل بهذا النظام إلى باقي بلدان أوروبا والعالم. ففي سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، ونتيجة للسياسة الحمائية الأميركية، تحولت صادارت القمح الأسترالية إلى أوروبا، حيث كانت أسعاره منخفضة جدا بشكل يهدد دخول منتجي القمح المحليين في فرنسا، ولم يكن أمام فرنسا من وسيلة لرفع أسعار القمح، ومن ثم حماية دخول المزارعين، سوى فرض قيود كمية في شكل تحديد حصة لإستيراد القمح حتى ترتفع الأسعار في الداخل.

في البداية خص هذا النظام السلع التي تتميز بعرض غير مرن، حيث أن فرض الرسوم الجمركية على استيرادها لا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة أو الحد من انسيابها إلى الداخل، ويتحقق ذلك غالبا بالنسبة للمنتجات الزراعية، التي تتميز منحنيات عرضها بضآلة مرونتها،كما أن غالبية الدول تطبق سياسات زراعية تدعم بموجبها الأسعار و الدخول.

ومن الأسباب الرئيسية التي تفسر اللجوء إلى نظام الحصص هو عدم معرفة ظروف طلب وعرض السلع، لذا يتعذر تحديد المستوى الذي يجب أن ترتفع إليه الرسوم الجمركية لإحداث الانخفاض المطلوب في يلها حجم الواردات، كما أن تحديد مستوى كثير من الرسوم الجمركية يخضع لاتفاقات تجارية يتطلب تعد الدخول في مفاوضات طويلة وعسيرة مع أطرافها. السبب الآخر الذي يفسر لجوء الدولة إلى اتباع نظام الحصص، هو عدم معرفتها وجهلها برد فعل المصدرين الأجانب، حيث باستطاعتهم الرد على السياسة التعريفية بتخفيض أسعار منتجاتهم، مما يؤدي إلى الإضرار بالنشاط الاقتصادي الوطني .

•أنواع الحصص :

إن فرض نظام الحصص يمكن أن يكون تمييزي، فيخص الواردات من بلد معين، أو مجموعة بلدان،أو غير تمييزي. فإذا كان توزيع الحصص على أساس تمييزي، فيتم تحديد حصة لكل دولة، بناءا على عدة عوامل يتم على أساسها التمييز أو التفضيل، أو بناءا على ما جرى عليه التعامل سابقا خلال السنوات الماضية وطبيعة العلاقات الاقتصادية التجارية التي تربط هذه الدول. أما إذا كان نظام الحصص غير تمييزي فيفرض على سلع معينة مهما كان مصدرها، ويترك الحرية للمستوردين في اختيار أو تفضيل سلع دولة دون الأخرى، و هذا عادة ما يكون على أساس اقتصادي، وقدرة السلعة على الاستجابة لمتطلبات الجودة والسعر.

قد تعددت صور تطبيق هذا النظام ، و من أهمها .

-**الحصص الإجمالية** :تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة المصدرة للسلعة أو تقسيمها بين المستوردين الوطنيين. ويتم توزيع هذه الحصة الإجمالية على مدار السنة، وإلا ترتب على ذلك تركيز كافة طلبات الاستيراد على الشهور الأولى من السنة. ويتم استهلاك كل الكمية في هذه الفترة، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى إختلالات في التموين .ومن عيوب نظام الحصة الإجمالية أنها تؤدي إلى إنفراد إحدى الدول المصدرة بالحصة جميعها حيث تتمكن هذه الدولة من التصدير قبل غيرها بسبب قربها من الناحية الجغرافية إلى

الدولة المستوردة. أو بسبب كفاءتها في إنتاج السلعة. وأيضا تسابق المستوردين الوطنيين لاستنفاذ الحصة جميعها في بداية كل عام، ويترتب على هذا تراكم السلعة في وقت معين من السنة، مع احتمال نقصها في وقت لاحق.

-إستئثار كبار التجار والمستوردين بمعظم الحصة، وذلك لتوفرهم على الإمكانيات الخاصة بالقيام بعملية الاستيراد كلها أو معظمها دفعة واحدة، وقد يؤدي ذلك إلى جعل المستورد محتكرا يستطيع أن يفرض الأثمان التي تعود عليه بأكبر الأرباح الممكنة.

-**الحصة الموزعة** :في ظل هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتحديد الحجم الكلي أو القيمة الإجمالية المسموح استيرادها من الخارج، وتقوم بتوزيع هذه الحصة بين مختلف الدول أو المناطق المصدرة للسلعة، حيث تحصل كل دولة أو منطقة على نسبة مئوية من الكمية الكلية. ويراعى في هذا التوزيع طبيعة كل من علاقات الدولة مع الخارج واتفاقاتها الدولية المحددة لحجم التبادل التجاري. أما عن توزيع الحصص بين المستوردين الوطنين، فانه لا يستطيع أي منهم الاستيراد بدون الحصول على رخصة مسبقة، ويحدد نصيب كل مستورد على أساس نصيبه في الفترة السابقة، ولا تخلو هذه الطريقة من الانتقاد كونها تشل المنافسة وتحرم المشروعات والمستوردين الجدد وتضمن أرباحا احتكارية كبيرة لمن استفاد منها. لذا يمكن أن يأخذ توزيع حصص الإستيراد عدة أشكال :

-يمكن أن تباع الرخص بالمزاد العلني للأكثر عرضا.

-يمكن أن توزع لطالبيها، على أساس الطالب الأول.

إن توزيع تراخيص الاستيراد على أساس البيع بالمزاد العلني يبعد كل الشبهات عن الجهاز الإداري الموزع لهذه الرخص، والذي في كثير من الأحيان يتهم بالرشوة والمحسوبية. ويضمن للدولة مدا خيل إضافية ناتجة عن هذه الرخص. ويقترح الأستاذ ميد MEADأن يوسع نظام المزاد حتى يشمل كافة الواردات،الأمر الذي يجله في الواقع مزاد عن النقد الأجنبي المتاح الاستيراد .

ويعاب على هدا النظام كونه :

-يؤدي توزيع الحصة على عدد محدود من الدول المصدرة إلى ارتباط الاقتصاد الوطني، وتفويت فرصة التنويع في مصادر الحصول على السلع والخدمات.

-إن اعتماد الاقتصاد على عدد محدود من المصدرين، قد يؤدي إلى القضاء على المنافسة كما أنه قد يمنع من دخول مصدرين أكثر كفاءة إلى السوق الوطني.

-الاحتجاج الذي قد يصدر من بعض الدول نتيجة توزيع الحصص، فقد ترى بعض الدول أنها عوملت بصفة تمييزية،أو أن الحصة الممنوحة غير عادلة في حقها، وقد تتخذ إجراءات ردعية على أساس المعاملة بالمثل، وهذا يؤثر على الاقتصاد الوطني، وعلى الاقتصاد العالمي بالتراجع.

-صعوبة توزيع الحصص على المصدرين في الدول المصدرة، ولذا فإن الدولة المستوردة عادة ما تتفق مع الغرف التجارية أو الصناعية أو اتحادات المصدرين في الدول المصدرة على توزيع الحصص بين الذين يقومون بعملية التصدير مع الاحتفاظ بنسبة للمصدرين الجدد.

الفرع الثالث: الآساليب التنظيمية

وتشمل كلا من المعاهدات والاتفاقات التجارية، أما المعاهدات التجارية فتعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية ويمكن أن تشمل المعاهدة أطور ذات طابع سياسي أو إداري أما الاتفاق التجاري وهو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين، أما اتفاقات الدفع فهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس و الإحكام التي يوافق عليها الطرفان حيث تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى وكذلك يحدد العملة التي يتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.

المبحث الثالث:اتجاهات السياسات التجارية الدولية

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد ، فأن القواعد والإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين , فالدولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بدلك قواعد المبادلات الحرة , أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة الدولية ،ومنه نميز سياستين للتجارة الدولية.

المطلب الأول : أراء مؤيدي حرية التجارة الدولية

إن سياسة حرية التجارة تعني عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وترك الحرية لعوامل الإنتاج لتوزع حسب معايير السوق والكفاءة الاقتصادية والمردودية المالية.وسياسات

حرية التجارة، هي عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية النظرية الاقتصادية، والتي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة ، والمنافسة تتضمن بذاتها الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. والكفاءة الاقتصادية بدورها تحقق الحد الأدنى من ألإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد و الجودة المرتفعة للسلعة، والإنتاجية المرتفعة بالنسبة للمشروعات و الصناعة، أما العدالة الاجتماعية فهي تحقق بتوافر الثمن العادل المنخفض والتنافس واتساع نطاق ألاختيار وتوافر البدائل للمستهلك. وتحقيق التجارة العادلة بين المشروعات ، والبقاء للأصلح والأكفاء.

الفرع الأول: حجج حرية التجارة

يرى مؤيدو سياسة تحرير المبادلات التجارية الدولية، للتجارة الخارجية بنفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية،على أنها من مظاهر التعاون والتكامل بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، لذا فهم يدعون إلى رفع همها كل الحواجز و القيود التي قد تعيق تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، ويقدمون لذلك حجج من أهمها.

1. منافع التخصص و تقسيم العمل:

إذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول، ويتحول السوق من سوق صغير إلى سوق كبير، متسع، و متعدد ومتنوع، ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي، وتتخصص كل دولة في الإنتاج لما يناسب ظروفها الطبيعية والتاريخية فيزداد إنتاجها ويرتفع مستوى رفاهيتها، وبالتالي تتحقق الرفاهية لدول العالم.

إن تحرير التجارة من كل القيود، يؤدي إلى التوزيع العقلاني للجهد و المهارات والمعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج، والاستفادة من الفروق والمهارات الطبيعية والتاريخية في خلق ظروف إنتاجية مواتية لكل اقتصاد وصناعة.

2. منافع المنافسة:

إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة، يؤدي منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض النفقات،فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم، وتتيح لهم الاختيار بين السلع والبدائل المتاحة.

3. الحرية تشجع التقدم الفني : حيث تتنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على

زيادة حركة و تنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع الأخيرة أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية و التكنولوجية. وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان. ويتاح انتقال التكنولوجية دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بها،كما تستطيع كل دولة أن تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى.

4. الحرية تحد من قيام الاحتكارات:

فالحرية والمنافسة تؤدي إلى الحد من قيام الاحتكارات، والممارسات الهادفة للسيطرة على الأسواق المحلية، وبهذا نتجنب مساوئ الاحتكار من تحديد الكميات، وفرض المحتكر للسعر، وكذا فرض نوعية المنتوج وعدم توافر فرص الاختيار أمام المستهلك. إن عزل السوق الوطني على السوق العالمي، تساعد على قيام مشروعات وصناعات غير كفأه، لا تستطيع خفض التكاليف إلى حدها الأقصى، وبسبب شعورها بالأمان من المنافسة،فإنها لا تكلف نفسها عناء إدخال التجديدات و الاستثمارات لتحسين النوعية والكمية المنتجة، وهكذا تعمل الاحتكارات المحلية على إضعاف الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني : رأي معارضي التجارة الدولية

تعرف أيضا بسياسة تقييد التجارة الدولية , إذ أنها ظهرت في نفس الفترات التي ظهرت فيها نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لاسيما فيما يخص استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية.

كما تسمى هده السياسة أيضا على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية, فتنفد عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات ,واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية.

الفرع الأول : حجج حماية التجارة: وتنقسم إلى قسمين هما.

1. الحجج غير الاقتصادية : وفيها اقسام

أ. **حجة الدفاع و الأمن :** وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأثيرا لفرض قيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي، أعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة، عندما كتب يقول "الدفاع أكثر أهمية من الثروة." فكل البلدان معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد

نفسها إعدادا جيدا بحماية بعض الصناعات التي تراها إستراتيجية لبقائها وديمومتها. كما قد تتعارض التجارة مع دولة أو عدة دول مع أمنها أو مبادئها مثل موقف بعض الدول العربية و الإسلامية من إسرائيل بحكم العداء الديني والسياسي، أو بسبب خلاف إيديولوجي كحصار الولايات المتحدة الأميركية لكوبا، أو أن دولة ما تمثل خطرا أو تهديدا على أمن وسلامة منطقة أو دولة مجاورة، فتفرض القيود على التجارة معها، وهي الحجة التي دفعت بمجلس الأمن من فرض الحصار على كل من ليبيا والعراق.

كما قد تتخذ بعض الدول إجراءات منع تصدير بعض المنتوجات عالية التكنولوجيا بحجة المحافظة على الأمن و السلام في العالم، فتمنع تجارة بعض المركبات الإلكترونية، أو بعض الأجزاء من المعدات كونها قد تستعمل في إنتاج أسلحة خطيرة كالأسلحة النووية. إلا أنه كثيرا ما تستعمل هذه الحجة حتى تبقى بعض الدول محتكرة للصناعات ذات التكنولوجية المتقدمة.

ب. **حجة المحافظة على الطابع الوطني و تجنب التبعية :** يؤدي تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية. وإذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية، وميزات نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية. وحتى تتجنب هذه التبعية للخارج وتحافظ على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني تطبق سياسة الحماية التجارية. فسرعان ما يتحول عجز ميزان المدفوعات إلى مديونية ويصبح الاقتصاد الخارجي الدائن في مركز قوة لفرض شروطه على الاقتصاد الوطني، ويخضع بالتالي لشروط المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. بل قد تمتد خطورة الأمر أيضا إلى الدول التي تعتمد على الصادرات في بناء اقتصادها، فالتبعية قائمة للصادرات و الواردات معا، فدولة مثل اليابان، تتمتع بحرية تجارية في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية وتحقق فائضا كبيرا، يمكنها أيضا أن تتعرض لمخاطر التبعية، فأمريكا بالنسبة لليابان تمثل محتكر شراء. أي أن السوق الأميركية تستوعب أكثر من 30 %من صادرات اليابان. واذا أرادت الولايات المتحدة الأميركية، أن توقف النمو الياباني أو تحدث اضطرابات في الهيكل الصناعي الياباني، وتعرض هذا الاقتصاد لخطر البطالة، ما عليها إلا أن تضع القيود أمام الصادرات اليابانية.

فمن أجل أن تحافظ الدولة على طابعها الوطني وتتجنب التبعية المطلقة على الدولة أن تتبع سياسة حمائية من أجل المحافظة على حد أدنى من النشاطات الاقتصادية والصناعية يؤمن لها حاجاتها الإستراتيجية على الأقل.

ج. **حجة حماية القطاع الزراعي :** يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاعا هاما ويمثل الم ازرعون طبقة اجتماعية مهمة. وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

د.الحجج الدينية والأخلاقية : فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة، كتجارة الخمور والمخدرات في البلدان الإسلامية .

2. الحجج الاقتصادية :

أ. **حجة حماية الصناعات الناشئة :** طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأميركية، ففي سنة ،1790 دشن ألكسندر هاملتن ALEXANDRE HAMILTONوزير جورج واشنطن للخزينة سياسة حمائية في الولايات المتحدة، وكان الهدف المعلن هو تطوير المعامل والمصانع في البلاد، هذه الفكرة أعاد طرحها فريدريك ليست LIST. Fعند عودته إلى ألمانيا من الولايات المتحدة، وصار أكبر منظري الحمائية.

هاملتن و ليست يوصيان بحماية انتقائية في صالح الصناعات الناشئة (في حالة جنينية،) خاصة في حالة البلدان الجديدة.

ب. **حجة الصناعة في الاحتضارSENESCENCE :** : وهي عكس الحالة السابقة، فالحماية تكون ضرورية في هذه الحالة، من أجل المحافظة على الصناعات القديمة حتى تستطيع إعادة تكييف ظروفها مع المعطيات الجديدة أو استدراك تأخرها التكنولوجي، وتعود تنافسية مرة أخرى، هذا النوع من الحماية يكون أيضا مؤقت ومحدود في الزمن.

ج. **حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية :** إذا كانت الدولة في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها، أو لتمويل تنميتها. لها أن تتبع سياسة حمائية لسوقها الداخلي، حتى تدفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية. فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل، وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، ويترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المرتفع. وتستفيد الدولة من دخول رؤوس أموال أجنبية لإنعاش اقتصادها وتخفيف اختلال ميزان المدفوعات.

د. **حجة السياسة التجارية الإستراتيجية :** يقوم مفهوم السياسة التجارية الإستراتيجية للدولة،

على تبني إجراءات تهدف إلى تحويل ريع الاحتكار في سوق معين من المؤسسات الأجنبية إلى المؤسسات الوطنية،وهذا بتدخل الدولة عن طريق تقديم إعانات للمؤسسات والشركات الوطنية، تسمح لها بالاستحواذ على حصة مهمة من السوق. ولإيضاح هذه الأطروحة، يقدم الاقتصادي الأمريكي KRUGMANمثال المنافسة بين شركتا الطيران بوينغ و اربيس BOEING–AIRBUS في سوق الطائرات متوسطة الحجم ذات 150مقعد ، وعلى اعتبار أن السوق لا يتحمل إلا صانعا واحدا فإن الربح في هذه السوق يقتسم حسب الجدول الآتي:

جدول رقم4: توزيع الربح قبل الإعانة.

		شركة أربيس	
		تدخل السوق	**لا تدخل السوق**
شركة بوينغ	**تدخل السوق**	اربيس 5– بوينغ 5–	اربيس 0 بوينغ 100
	لا تدخل السوق	اربيس 100 بوينغ 0	اربيس 0 بوينغ 0

إذا قررت الشركتان دخول السوق وصناعة هذا النوع من الطائرات فكل منهما يتحمل خسارة ب 5،فإذا دفعت إحدى الشركتين الأخرى إلى الانسحاب من السوق، فإنها تحقق ربح ب 100،من أجل ذلك على فعها الشركة أن تبدي رغبتها في دخول السوق مهما كلفها الأمر، وبهذا تثبط من عزيمة الشركة المنافسة وتد إلى الخروج من المنافسة والسوق، وحتى تقدم الشركة على هذه الخطوة، تتدخل الدولة بتقديم إعانات لها. في مثال KRUGMAN، الحكومات الأوروبية قدمت إعانة لشركة AIRBUSب(10هذه الإعانة تقدم مهما كان موقف شركة BOEING،)فإن الصانع الأوروبي سيحقق ربحا في كل الحالات ويكتسب السوق، وهذه الإعانة تكون لها آثار

مهمة، حيث أن إعانة ب 10توافق عائد ب 100حسب الجدول

الآتي :

جدول رقم(05):توزيع الربح بعد الإعانة

		شركة أربيس	
		تدخل السوق	لا تدخل السوق
شركة بوينغ	تدخل السوق	اربيس +5 بوينغ −5	اربيس 0 بوينغ 100
	لا تدخل السوق	اربيس 110 بوينغ 0	اربيس 0 بوينغ 0

- **حجة معالجة البطالة** :إن إتباع سياسة حمائية، تعني الانطواء على الذات في محاولة للاكتفاء الذاتي،وتوفير كل الاحتياجات الوطنية محليا. مما يعني زيادة في الطلب على المنتوجات الوطنية، وعلى منتوجات أخرى لتعويض نقص الاستيراد، مما يدفع بالصناعات الوطنية إلى الإنتاج أكثر واستعمال طاقاتها القصوى، وبالتالي زيادة في التشغيل، وامتصاص أعداد هائلة من البطالين. (تزالت محمد، الشارف العربي، 2016، صفحة 26)

. **حجة تنويع الإنتاج** : يرى بعض أنصار الحماية أن عدم تخصص الاقتصاد الوطني في إنتاج بعض السلع، وتنويع نواحي الإنتاج يمثل ضمانا ضد مخاطر الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي، فاقتصار الدولة على إنتاج بعض السلع فقط، التي تتمتع في إنتاجها بميزة قد يعرضها إلى نكسات كبيرة في حالة كساد أسواق هذه السلع، وبينما اعتمادها على الاستيراد في باقي السلع والخدمات، يجعلها خاضعة لحالة الأسواق العالمية وتقلباتها.

المطلب الثالث:أراء **حماية التجارة**

الفرع الأول: رأي التجاريين

تتلخص آراء التجاريين بأن ثروة أي بلد لا تقاس بما يملك من موارد طبيعية، أو بما يستطيع إنتاجه من سلع و خدمات، وانما تقاس بمقدار ما لديه من مخزون من الذهب والفضة. والوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن النفيسة هي التجارة الخارجية. لأن هدف التبادلات التجارية بالنسبة للتجاريين هو تحقيق فائض في الميزان التجاري، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع ثروة الأمة. لذلك كان التجاريون ينادون بتدخل الدولة في التجارة الخارجية، واتباعها سياسة حمائية تتمثل في وضع القيود على الواردات أو منع استيراد بعض السلع، ومنح صناعات التصدير مزايا ضريبية واعانات.

الفرع الثاني: رأي فريدريك ليست:

فريدريك ليست (1789.)1846اقتصادي ألماني، ذو شخصية مؤثرة في زمانه أو فيما بعد، إذ كان دفاعه المبكر عن إتباع سياسات تجارية ليبرالية فيما بين الدويلات الألمانية عاملا مساعدا على قيام منطقة للتجارة الحرة لكل ألمانيا, تعرض للسجن بسبب آرائه، واضطر بعدها إلى اللجوء إلى سويسرا، فرنسا، إنجلترا ثم الولايات المتحدة الأميركية أين عمل محررا صحفيا. ووجد أمريكا في نفس الظروف الاقتصادية السائدة في بلاده، ثروات اقتصادية غير مستغلة، عدم وجود صناعات بسبب منافسة الصناعة الإنجليزية التي كانت ترسل بضائعها وتبيعها بأقل الأسعار. وقد بدأت في الولايات المتحدة، حركة قومية تنادي بحماية الصناعات المحلية، فكان ليست جد متأثرا بآراء ألكسندر هاملتن بشأن ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية الوطنية والوسائل المؤدية إلى ذلك. وقد اشترك فريدريك ليست في هذه الحملة بعدة مقالات هامة كانت نواة لكتاب أصدره في ألمانيا.

وعند عودة فريدريك ليست إلى ألمانيا شرع في الدفاع عن فرض الرسوم الجمركية، وأصبح أكبر منظري الحماية في عصر تميز بازدهار الليبرالية، وكتب في سنة 1841كتابه الشهير" النظام الوطني للاقتصاد السياسي" يمكن تلخيص آراء فريدريك ليست فيما يلي:

إذا كان لدولة صناعات ناشئة فإن لهذه الدولة الحق في استعمال أسلوب الحماية المربية PROTECTION EDUCATRICEحتى تصبح هذه الصناعات في درجة المنافسة الدولية.

هذه السياسة الحمائية تتمثل في رسوم على الواردات تعمل على معادلة الأسعار الداخلية بالأسعار الأجنبية.

إن حماية الدولة لصناعاتها الناشئة من الصناعات المماثلة للدول الأكثر تقدما سببه أن تفوق الصناعات الأجنبية على الصناعات المحلية ارجع لدخول هذه الدولة الصناعة متأخرة عن الدول الأخرى. فالدولة التي دخلت مجال التصنيع أولا استفادت من أسبقيتها بحيث تحقق الصناعة بها مزايا في التموين،الإنتاج والتسويق، لا تتمتع بها الصناعة في الدول الأخرى. وهذه المزايا يترتب عليها تحقيق تخفيض تكاليف الإنتاج، حيث لا يمكن للصناعة الناشئة أن تواجه الصناعات المتقدمة.

فحسب ليست دور الحماية في هذه الحالة هي فرض رسوم جمركية بحيث ترتفع الأسعار التي تعرض بها السلعة الأجنبية في الأسواق المحلية، حتى تصبح مساوية أو أعلى من مثيلاتها المحلية، فيتردد المستهلكون بين السلعة المحلية والسلعة الأجنبية. وتردد المستهلكين أمر ضروري لنجاح سياسة الرسوم الجمركية الحامية، فلا يجب أن تكون الرسوم الجمركية مرتفعة بدرجة تجعل ثمنها مرتفعا مقارنة بالسلعة المحلية بشكل يمنع المستهلكين من شراء السلع الأجنبية، لأنه حينئذ تعتمد الصناعة المحلية على هذه الحماية، ولا تحمل المنتج على تحسين جودتها وتخفيض تكاليفها، وبالمثل لا يجب أن تكون الرسوم الجمركية منخفضة أو ضعيفة بدرجة يبقى معها السعر الذي تعرض به في الداخل بعد إضافة الرسوم الجمركية أقل من سعر السلع المحلية، وهنا لا يكون أثر لهذه الرسوم الجمركية على تقدم الصناعة المحلية وانتشارها. وانما تقتصر فائدتها على تمويل الخزينة العامة. ومن البديهي يجب

مراعاة الفرق بين جودة كل من السلعتين عند تحديد الرسوم الجمركية الحامية على السلعة الأجنبية، لأنه من الممكن أن يقبل المستهلكون على السلعة الأجنبية الأحسن جودة حتى ولو عرضت في الداخل بسعر مرتفع عن السلعة المحلية، بمعنى أن مقدار الرسوم الجمركية الحامية يجب أن يحدد بما يرفع سعر السلعة الأجنبية المستوردة إلى سعر السلعة المماثلة لها.ويرى ليست أن الحماية يجب أن تكون مؤقتة ومتناقصة، فهي تكون بالقدر اللازم فقط، وتبقى لفترة محددة تسمح بنمو الصناعة الناشئة، وتتناقص تدريجيا إلى أن تلغى عند وصول الصناعة المحلية إلى مرحلة النضج والاكتمال. (تزالت محمد، الشارف العربي، 2016، الصفحات 30-31)

الفرع الثالث: آراء كيندلبرجKindelberger

يميز كيندلبرجر **Kindelberger** بين ثلاثة أنواع من الحجج في الحماية وهي:

. حجة الصناعات الناشئة.

. حجة البلد الجديد.

. حجة الدفاع والافتخار.

-بالنسبة للحجة الأولى فهي نفس آراء فريدريك ليست حتى يسمح للصناعة الوطنية بالتعلم وانتاج سلع قادرة على المنافسة.

-إن حجة البلد الجديد، تخص البلد الذي خرج من أزمة أو تحصل على استقلاله حديثا، لذا يجب فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية من أجل تمويل الخزينة العامة. فالرسوم في هذه الدول تشكل مصدر تمويل لا يستهان به.

-أما حجة الدفاع والافتخار، فتعني أن الرسوم الجمركية تساعد الدولة على تجميع مزيد من المواد الحيوية لمواجهة الحروب الاقتصادية بأشكالها المختلفة، وترك الفرصة للمنتجين المحليين إنتاج السلع ولو كان ثمنها مرتفعا، المهم هو التمكن من إنتاجها محليا، وهذا لمواجهة الحالات الطارئة. ففي هذه الحالة لا يكون لعنصر التكلفة الاعتبار الأول ((kindelberger(c.p) economie international1981 .p172.

خلاصة الفصل :

ترجع نظريات التجارة الدولية حسب الإقتصادين إلى بداية ظهور النظرية الكلاسكية ،إلا أن التجاريين أيضا تحدثوا عنها ،لكن آراءهم ترقى لتصبح نظرية وجعلوها على قمة النشاطات التي تساهم في زيادة ثروة الدولة وأنها الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس عن طريق الحماية التجارية قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن (ذهب وفضة) ،فكان الكلاسيك الفضل في النهوض بالتجارة الدولية بحمل لواء الحماية التجارية .

وكل هذه النظريات عموما ساعدت على وضع السياسة التجارية التي تعمل بدورها على تنظيم التبادل التجاري من خلال عدة إجراءات ولوائح وتشريعات التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية في التنمية وهذا بحجج متعددة كحماية الصناعات الناشئة رؤوس الأجنبية ،ومعالجة البطالة وحجج الدفاع والأمن ،كما يمكن قياس درجة مدى هذا التدخل من خلال آلأساليب المتبعة في إدارة قطاع التجارة الخارجية فكون السياسة التجارية أكثر إنفتاحا وشفافية كلما أعتمدت على الرسوم الجمركية وتتصف بالحمائية كلما أعتمدت الأساليب الكمية كالحصص والتراخيص في تنظيم هذا القطاع الحساس.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: السياسات التجارية ا لمطبقة على التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 2010-2021

تمهيد:

تعتبر السياسة التجارة الخارجية من بين الأدوات التي يتم إستخدامها لبلوغ أهداف إقتصادية، وذلك من خلال المبادلات التجارية و تطورها وهذا ما تؤكده مؤشراتها في مدى فعالية هذه السياسة التجارية، كما تعتمد نجاح السياسة التجارية المطبقة على تفعيل مستوى التجارة الخارجية وهذا لمواجهة الأزمات الإقتصادية الخارجية لذا تطرقنا في دراستنا في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول :واقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية قبل و بعد 1990

المبحث الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة الممتدة **(2010-2021)**

المبحث الثالث: دراسة بعض السياسات الأخرى التي إنتهجتها الجزائر في الفترة **(2010-2021).**

المبحث الأول :واقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية قبل و بعد 1990

المطلب الأول :واقع السياسة التجارية الخارجية قبل 1990

انتهجت الجزائر جملة من السياسات في الفترة من بعد الإستقلال إلى غاية مطلع التسعينات القرن الماضي وهذا ما سنوضحه كالآتي:

الفرع الأول: السياسة التجارية الخارجية الجزائرية المعتمدة الفترة المعتمدة 1963-1970

اعتمدت الجزائر في سياستها التجارية الخارجينة في الفترة 1963-1970 على أدوات الرقابة وهذا لحماية تجارتها الخارجية ومن بين هذه الأدوات :

1-التعريفة الجمركية: تقيم الصادرات و الواردات عن طريق مديرية الجمارك عند مرورها الحدود الجزائرية ،حيث تقيم الصادرات بسعر "Fob"(Free on Board) و هو يساوي سعر السلع إنطلاقا من المصنع زائد تكلفة النقل من المصنع إلى الحدود، و تقيم الواردات بسعر "Cout

"Caf Assurance Fut" و هو يساوي سعر السلع إنطلاقا من المصنع زائد تكلفة النقل من المصنع إلى حدود البلد المصدر زائد تكلفة النقل)برا، جوا، أو بحرا(من حدود البلد المصدر إلى حدود البلد المستورد)

في هذا المجال صدر أول أمر رقم 63-414 يتعلق بتأسيس التعريفة الجمركية بتاريخ1963/10/28 وتم تقسيمها إلى :

أ -**التعريفة الجمركية سنة 1963** : بموجب المرسوم رقم 63-414 الصادر في 1963/10/28 و هي أول تسعيرة جمركية في السياسة التجارية للجزائر حيث تقسم السلع المستوردة حسب منشئها الجغرافي وحسب طبيعتها كما يلي:

-**التعريفة الجمركية حسب التوزيع الجغرافي للدول**:إن التصنيف حسب المنشأ أو المصدر أي البلد الذي وردت منه،فهو تقسيم يهدف إلى الرفع من الرسوم الجمركية بصورة تدريجية محدثة تميزا جمركيا بين أربعة مناطق جغرافية، تشملها أربع مجموعات من الرسوم الجمركية، و هي مرتبة ترتيبا تنازليا من حيث تقديم الإمتيازات الجمركية، و هي كالتالي:

* المجموعة الأولى :من الرسوم تفرض على السلع المستورة من فرنسا.

* المجموعة الثانية :من الرسوم تفرض على باقي دول المجموعة الإقتصادية الأ وروبية.

* المجموعة الثالثة: من الرسوم تفرض على الدول التي تربطها عقود تجارية مع الجزائر.

*المجموعة الرابعة: من الرسوم تفرض على باقي السلع المستوردة من باقي الدول الأخرى.

نلاحظ من خلال هذا التقسيم فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة حسب منشئها (بلدها) أن النوع من التقسيم يمنح إمتيازات واضحة لأطراف التعامل التقليدي في مجال التبادل الدولي، و تخص بالذكر الدولة الفرنسية، و ذلك قصد تجنب الفوضى التي يمكن أن تحدث في الشبكة التقليدية للمبادلات الدولية، و التي قد تلحق الضرر بالإقتصاد الوطني الفتي كما أن التمييز بين المجموعات الجغرافية بين الدول في فرض الرسوم الجمركية قد جعل من المجموعة الرابعة من الدول تتحمل عبئها يقدر بثلاث أضعاف ما تتحمله

المجموعة الثانية (المجموعة الإقتصادية الأوروبية) هو تميز من شأنه أن يتعارض و هدف التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر.

-**التعريفة الجمركية حسب طبيعة السلع** :فحسب ترتيب المنتجات نجد ثلاثة تصنيفات لتطبيق لتعريفة الجمركية :

*تعريفة جمركية محددة بـ10% تخضع لها سلع التجهيز و المواد الأولية.

*تعريفة جمركية حدود 5% إلى 20% تخضع لها المنتجات نصف مصنعة.

* تعريفة جمركية في حدود15% إلى20%.

و يعكس هذا التمييز الجمركي لمختلف السلع و المنتجات حسب طبيعة التوجه الواضح لتشجيع السلع الخاصة بالتجهيز و المواد الأولية لدعم إحتياجات الإقتصاد الوطني آنذاك و التصنيع بوجه خاص إن الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة كانت ضعيفة مما جعل أسعار هذه السلع متدنية للغاية ، و بالتالي فهي منافسة بشكل كبير للسلع المحلية،كما أن تدني معدلات الرسوم الجمركية لم تتمكن من تحقيق موارد مالية معتبرة للدولة، و التي كانت في أمس الحاجة إليها .

-ب: **التعريفة الجمركية سنة 1968** :بموجب المرسوم رقم68-35 الصادر في1968/02/02:هدف تعديل المرسوم رقم 63-414 الصادر في 1963/10/28 بالمرسوم رقم 68-35 الصادر في 1968/02/02 إلى زيادة قدرة المفاضلة بين الموردين مما يمكن الجزائر من الحصول على قرض مناسبةللإستيراد، بالكمية و النوعية المطلوبتين، حيث حدث تغيرا في الضريبة حسب مجموعة التوزيع الجغرافي، و حسب طبيعة السلع فقد تم تقليص المناطق الجغرافيا إلى ثلاثة مجموعات مقارنة بسنة 1963، حيث تملت المجموعات الجغرافية في :

- **المجموعة الأولى** : المجموعة الإقتصادية الأوروبية، حيث أدمجت فرنسا في هذه المجموعة من الدول.

- **المجموعة الثانية** : تمثل مجموعة الدول التي عقدت إتفاقيات تجارية مع الجزائر.

- **المجموعة الثالثة:** تمثل باقي الدول الأخرى تميزت هذه التعريفة بإلغاء السعر التفضيلي الذي كان ممنوحا لفرنسا، و ذلك من خلال دمجها ضمن المجموعة الأولى، كما أصبحت تشمل مجموعة واسعة من السلع مقارنة بسنة 1963، كما هدف هذا التقسيم المعدلة لمجموعة الدول من أجل تسهيل تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي للإستيراد و تحقيق فرص المنافسة بين المجموعات الثلاثة، و لا سيما دول المجموعة الأولى (السوق الأوروبية المشتركة)، كما إحتوت التعريفة الجمركية المعدلة مدعمة لمستوى الحقوق و التعريفة الجمركية مميزة بوضوح بين أصناف السلع المستوردة.

و من الأبعاد الإقتصادية للتعريفة الجمركية لسنة 1968 المستهدف هي:

* تجسيد إقتصاد وطني خال من التبعية و قائم على التوزيع الجغرافي للإستيراد.

* وقف التدفقات الزائدة، و تشجيع الصناعات المحلية في إطار سياسة إحلال الواردات.

* توفير حماية كافية للمنتجات المحلية و ذلك برفع معدل الحماية خلافا للتعريفة الجمركية السابقة.

* رفع مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة للدولة.

* تحقيق الإنسجام بين مستوى الحماية و سياسة التصنيع و إحلال الواردات و التحكم في مصادر التموين الخارجية من خلال توزيع هيكلة التعريفة الجمركية حسب درجة التصنيع (سلع محولة أو غير محولة) و طبيعة المنتجات (أساسية أو كمالية)، إستهلاكية أو سلع تجهيز.

الفرع الثاني : السياسة الإحتكارية في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1970-1989

لقد تميزت السياسة التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1970 إلى غاية 1989 بالتطبيق التدريجي لسياسة إحتكار الدولة في مجال التجارة الخارجية،و لتنفيذ سياستها الإحتكارية عمدة على أساليب السياسة التجارية الخارجية التالية :

1- التعريفة الجمركية : التي قسمت إلى نوعان :

أ-التعريفة الجمركية سنة 1973 : لقد خص قانون المالية لسنة 1973 الرسوم الجمركية في إطار الأمر رقم 72-68 الصادر في 1972/10/24.

*** أنواع التعريفة الجمركية** : و الذي قسمت هذه التعريفة الجمركية إلى قسمين

- تعريفة الحق العام :و التي فرضت على الواردات القادمة من الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية.

- تعريفة خاصة :و التي تعتمد على الإمتيازات الجمركية المتبادلة بين الجزائر و بلدان محددة سيما دول المغرب العربي، و إتضح أيضا من خلال الرسوم الجمركية لسنة 1973 محاولة تنويع المبادلات التجارية وفقا للمصلحةالعامة من خلال تدعيم الإتفاقيات التجارية، و لقد أسس من خلال هذه التعريفة المعدلات الضريبية التالية:

-معدل0% للمنتجات المعفاة من الضريبة.

- المعدل المنخفض 3% للسلع التجهيزية و المنتجات الصيدلانية.

- المعدل المنخفض الخاص 10% الخاص بالسلع الوسيطية.

-المعدل العادي25%.

-المعدل المرتفع 40%

-المعدل المرتفع الخاص 70%

-المعدل المرتفع جدا100%

إن المعدلات الثلاثة الأولى تهدف إلى إستيراد مستلزمات الإنتاج التي تستخدم للتنمية الصناعية و تشجيع المنتج المحلي، أما المعدلات المتبقية تفرض على السلع الإستهلاكية التامة الصنع، بالإضافة إلى السلع الكمالية ،مع الإشارة إلى أن النظام

الجمركي على هذا الأساس لم يساعد في رفع مستويات الإيرادات العامة بسبب أن جل شركات القطاع العام تخضع لحقوق جمركية رمزية عند الإستيراد.

***مميزات التعريفة الجمركية سنة 1973** : تميزت هذه الرسوم بمايلي :

- مؤشرا على التحكم في السياسة الجمركية المنسجمة القائمة على سياسة التقشف تنويع المبادلات التجارية.

- تخفيف التبعية بإلغاء الإمتيازات الجمركية الممنوحة لدول الأوروبية، و هو ما أثر بشكل كبير على حجم الواردات لسنة 1973.

- المساهمة بتوفير حماية فعالة لتشجع إستعمال المواد الأولية و المنتجات الوسيطية الخاضعة لنسب منخفضة و أحيانا معفاة تماما، و كذلك حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة بإخضاع المنتجات المتماثلة المستوردة لمعدلات مرتفعة، و قد تم توزيع نسب الحقوق الجمركية إعتمادا على درجة التصنيع و أهمية السلع المستوردة.

ب – التعريفة الجمركية لسنة 1986 :عرفت هذه التعريفة أكبر عدد من المعدلات وأعلى نسبة عند الإستيراد 100% ،120% وهذا منذ إنشاء أول تعريفة جمركية سنة 1963 .

***أهدافها** :إن الهدف من الرسوم الجمركية لسنة 1986 الحصول على الموارد المالية من الغير النفطية وهذا لتغذية عجز الميزانية بعد إنخفاض المعتبر للجباية البترولية حيث وصل 28% من الواردات الإجمالية لسنة 1986 معفاة من الرسوم الجمركية. (سمية، 2018، صفحة 125)

ففي فترة مراقبة وإحتكار الدولة للتجارة الخارجية 1962-1989 وتأميم التجارة الخارجية بداية من سنة 1978 ،عملت الحكومة الجزائرية فرض نطام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء (GPA).

2 -سياسة إحتكار المؤسسات العمومية للتجارة الخارجية: أسند للمؤسسات العمومية في أول جويلية1971 إحتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب نوع النشاط، حيث منحت المؤسسات العمومية صلاحيات إحتكار العمليات التجارية، و أصبحت كل مؤسسة تستطيع إستيراد السلع الخاصة بها و بالفروع التابعة لها.

أ-أنواعها : و قد كان من نتائج هذه الممارسات بروز نوعين من الإحتكار:

***الإحتكار الرسمي** :و يمنح عادة للمؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها إنتاجي أو توزيعي، على أن يكون بالنسبة للمؤسسة الإنتاجية تخصص الإحتكار لتشغيل المؤسسة فقط دون المتاجرة بالسلع المستوردة.

***الإحتكار بالتأشيرة** : و يتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة المحتكرة عن تأمينها لفائدة الزبائن، و تقوم في هذا الشأن بتفويض إمتياز إلى المستوردين عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحيتها 06 أشهر مقابل رسم إحتكار الذي يتراوح بين 01% إلى 6 5% من قيمة السلع المستوردة، و مثل هذا الإقتطاع يعتبر بمثابة ريع تستفيد منه المؤسسات الحائزة على الإحتكار دون بذل مجهود في الإستيراد و قد جاءت هذه السياسة من أجل حل المشاكل التي برزت .

ب –مميزاتها :

– سد الفراغ القانوني الذي يعاني منه هذا القطاع بالوصول إلى حل للمشاكل الذي طرحه أعوان سلطات مراقبة التجارة الخارجية و المتمثل في وضع نهاية لسوء التنظيم الناجم عن تداخل الصلاحيات ما بينهم و بين الأجهزة الخاصة بهذا القطاع.

–عدم تأقلم هذا النشاط مع نظام التخطيط الذي كان سائد و لحل كل هذه النزاعات عمدت الدولة إلى إسناد إحتكار التجارة الخارجية للمؤسسات العمومية، كونها تغطي معظم فروع النشاط الإقتصادي ،و نظريا كان الهدف من هذا الإحتكار التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي و الإجتماعي.

ج –العيوب: ومن بين المشاكل العديدة التي واجهت هذه السياسة :

– وجود صراعات عديدة بين مؤسسات الدولة و الوزارات الوصية، مثلا وزارة الصناعة و وزارة التجارة.

–غياب برامج صارمة لدى المؤسسات العمومية الإحتكارية خاصة بالواردات، و هذا أدى إلى نقص و ندرة التموينات من السلع الوسيطية والنهائية.

-تدهور الخدمات المقدمة عن طريق غياب ضمانات على الأجهزة المشترات،و غياب خدمات ما بعد البيع و لتدارك هذه الفوضى عمدة الدولة إلى إصدار أسلوب جديد لسياسة إحتكار التجارة الخارجية عرفت بالتراخيص الإجمالية للإستيراد(بنوة سمية 2018 ص161)

المطلب الثاني : واقع السياسة التجارية الخارجية بعد 1990

الفرع الأول: السياسة التجارية المطبقة في فترة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية:

1- تخفيض معدلات التعريفة الجمركية :

قد إنخفض معدل هامش الرسوم الجمركية مرتين خلال إجراءات التكييف الهيكلي بصور متتالية في إطار الاتفاقات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية، المرة الأولى في سنة1996 والثانية من خلال قانون المالية 1997 وفي جوان 1997 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية في حين أن قانون المالية1997 قد أحدث تعديلات جذرية في معدلات التعريفة الجمركية، حيث تم إلغاء المعدلين40%و 50% وتعويضهما بمعدل متوسط 45%و إستمرت على حالها بـ 45%إلى غاية 2000 وهي مرشحة للتخفيض قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و المعدلين3%و7%قد تم إدماجهما في معدل وحيد5%.

وعليه يمكن إعتبار أن قانون المالية لـ 1996 قد أحدث تعديلات هامة على التعريفة الجمركية، ففضلا عن تخفيض معدل السقف من 60%إلى 50%،فبعض المنتجات قد إتجهت معدلاتها نحو الإرتفاع بغرض حماية الإنتاج الوطني، يقدر عددها بـ 123 سلعة بمعدل ارتفاع قدر بـ 40%مرورا بمتوسط من 31% إلى 43%بالنسبة للمنتجات الخاصة بـ)منتجات الصناعة الغذائية، الكيميائية، النسيج ،و كذلك الجلود(وفي هذا الصدد يمكن القول أن هناك عددا كبيرا من المنتجات التي شملتها تعديلات على مستوى معدل التعريف الجمركية منها:

-حوالي 390 منتوجا عرفت معدلاتها ارتفاع في إطار الحماية)مثل : السميد، الزيوت، مواد الصنابير *Robinetterie*

-83 منتوجا عرفت معدلاتها انخفاضا، بغرض ترقية الإنتاج (تجهيزات السكك الحديدية، محركات للبواخر ،شبكات الصيد البحري، وبعض المنتجات الكيميائية)

من خلال إلتزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية قامت و بشكل تدريجي بإجراء تغييرات على مستوىمعدلات الرسوم الجمركية سواء من حيث عدد المعدلات و الفئات السلعية التي تفرض عليها هذه المعدلات أو من حيث الحد الأقصى لهذه المعدلات، و هذا ما سوف نلخصه في الاتي:

الجدول 06: تطور معدلات الرسوم الجمركية في الجزائر منذ **1994**

	قانون المالية 1995	قانون المالية 1996	قانون المالية 1997	قانون المالية 2001	قانون المالية التكميلي 2001	قانون المالية 2003
المعدل %	0-7-15- 25-40-60	0-3-5-7- 15-25-40- 50	0-3-5- 7-15- 25-45	0-5- 15-25- 45	0-5- 15-25- 40	0-5 -15- 30

المصدر: من الجريدة الرسمية العدد 38-64 السنة 2001-2003

إلى جانب الرسوم الجمركية تخضع الواردات إلى رسوم أخرى أهمها:

-الحق المؤقت على الإستيراد :و الذي تأسس عام 2001 بنسبة 60% على أن يتم تفكيكه خلال خمس سنوات بمعدل 12% سنويا إبتداءا من أول جانفي 2002، و قد تم إلغاءه في نهاية عام 2005؛ الرسم الداخلي على الإستهلاك : و الذي قد يصل إلى 100% يتم فرضه على التداول المحلي لسلع و منتجات تحددها قوانيين المالية، و أن المنتجات الخاضعة لهذا الرسم هي منتجات في معظمها لا تنتج محليا .

2- تخفيض سعر الصرف:

بداية من التسعينات دخلت السلطات العمومية مرحلة واسعة من الإصلاحات في مجال النظام النقدي و المالي باعتباره محركا للاقتصاد فبدأت بصدور قانون النقد و القرض في04 أفريل 1990 الذي يرمي إلى إستقرار الوضع المالي و النقدي بمنح البنك المركزي إستقلالية كمؤسسة مستقلة تدع بنك الجزائر، يديرها مجلس النقد والقرض الذي تولى ابتداء من 1991 مسؤولية

وضع سياسة سعر الصرف،لقد خضع الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من1978/10/31 إلى 1991/03/31 لتخفيضات بلغت 210% ثم إستمرت عملية تخفيض الدينار بإنطلاق تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي،حيث إنتقل سعر الصرف الدينار من 3 23 دولار سنة 1993 إلى 60 دولار سنة 1998، فقد تم تخفيضه بمقدار 6 50% سنة 1994، 36% سنة1995 و 15% سنة 1996 و 4 5% فقط سنة 1997، و من خلال هذه الإنزلاقات الرسمية لقيمة العملة المحلية إقتربت أكثر من الأسعار المتعامل بها في السوق الموازية للعملات الأجنبية، و هو ما يعرف بسعر التعادل المتدرج "*Crawing peo*" بعبارة أخرى أن العملة الوطنية قد فقدت أكثر من 250%من قيمتها خلال فترة التكيف)التعديل(الهيكلي في الواقع فإن سوق الصرف بين البنوك هو محدود لكون أغلب القرض من العملة الأجنبية يتأتى من البنك المركزي نتيجة ضعف الصادرات من خارج المحروقات، و بالتالي فإنه يوجد إختلال هيكلي بسوق الصرف ما بين البنوك، ولذلك فإن التحديد اليومي لسعر الصرف لا ينتج عن تقابل قوى العرض والطلب في السوق النقدية بل ينتج عن سياسة سعر الصرف التي حددها البنك المركزي لقد هدف برنامج التصحيح الهيكلي الخاص بسعر صرف الدينار إلى تصحيح التشوهات التي كان يعاني منها سعر صرف العملة

الوطنية مقابل العملات الأجنبية، و محاولة تحديد هذا السعر من **خلال** عوامل العرض و الطلب، بالإضافة إلى وضوح أكثر في الآليات التي تحدد بها السلطات الجزائرية سعر الصرف. (سمية، 2018، الصفحات 162-163)

3- تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم:

في نطاق سياسة التحرير المطبقة من طرف الدولة الجزائرية تم تحرير الأسعار بشكل كبير خلال سنوات تسوية الإقتصادية ،والبداية كانت بمراجعة نظام الأسعار من خلال قانون 89-12 المتعلق بالأسعار وهذا القانون يفرق بين نوعين من الأسعار وهما :

أ الأسعار الإدارية : وهي خاضعة لإدارة الدولة وتهدف لتطعيم القدرية الشرائية للإفراد والنشاط الإنتاجي ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى وأسعار الهامش.

ب الأسعار الحرة :وهو مايعرف بنطام التصريح بالأسعار ، من خلاله يصرح الأعوان الإقتصاديين بالمنتجات ةالأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية ويتعين على الإعوان التقيد بتلك الأسعار الموجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة حقيقة الأسعار .(بطاهر علي سنة 1986.ص197)

ويمكن القول أن نطام الإعانات المطبق الذي وصل نسبته إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي له عدة مساوئ منها:

- تراكم المحزون الموجهة لعملية المضاربة وندرة في بعض السلع المدعمة.

- ظهور السوق الموازية وبيع المنتوج إلى المستهلك بسعره الحقيقي إقتصاديا أو أكثر وبالتالي فإن إعانات الإستهلاك موجهة مباشرة لسوق الموازية في شكل فارق الأسعار.

- أتساع حجم التهريت إلى الدقل المجاورة للسلع المدعمة بكميات كبيرة.

وفي ظل الإصلاحات الموجهة لنظام الأسعار صدر في جانفي 1995 الأمر 95-06 الذي يهدف إلى تحرير الأسعار والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة فتم إلغاء الدعم بشكل تدريجي على المنتجات الغذائية والطاقوية ففي سنة 94-95 كان الدعم يمثل 100 % وفي سنة 95-96 أصبح 60 % وفي نهاية عام 97 تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية والبترولية لتتماشى مع الأسعار العالمية .

ويتميز المرور من الأسعار التي تخضع لنظام الإداري(الأسعار القصوى وأسعار الهامش)إلى أسعار نظام الحر بسرعة مذهلة وهذا مايبنه الجدول الأتي :

جدول رقم (07) تطور أنظمة السعر (بالنسبة المئوية)

	1989	1991	1994
1 الأسعار الإدارية	90.0	28.3	14.8
1-1 الأسعار القصوى	/	21.3	12.4
1-2 أسعار الهامش	/	7.0	2.4
2 –الأسعار الحرة	10.0	71.7	85.2
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : تقرير وزارة المالية

كما يجدر الذكر إلى نظام لجأت الدول إليه في ظل إرتفاع الأسعار نظام تعويضات الحماية الإجتماعية الذي أنطلق في الواقع خلال سنة 1992 الذي يخص الفئات الهشة أو الفئات الذات الدخل الضعيف.

غير أنه عرف بسوء التنفيذ وكان جد مكلف للخزينة العمومية (2 % من الناتج المحلي الإجمالي) وهذا ماستدعى إلى إستبداله ببرنامج آخر سنة 1993 يتم بموجبه تشغيل الأشخاص المعنيين لأوقات محدودة في أشغال ذات منفعة عامة في بلديات الإقامة لقاء تقديم تعويض على الأقل من الحد الأدنى للأجور بهدف تخفيف آثار رفع الدعم على الأسعار وتخفيض قيمة الدينار ، وكذلك منح الأشخاص المعطوبين بدون عمل والأشخاص الطي تجاوز سنهم 60 سنة وبدون دخل منحة جزافية للتضامن تقدر ب600 دينار، بالإضافة 120 دينار على كل فرد للإعانة ،وأيضا منح تعويض التأمين على البطالة للأفراد الذين فقدوا وظائفهم لأسباب إقتصادية ، وهذا مايسمى ببرنامج الشبكة الإجتماعية ويلاحظ أن المستفيدين منه هم أساسا البطالين والفئات المحرومة بإعتبارهم أكثر المتضررين .(مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا .ص198.ص199.)

. المبحث الثاني : تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية الفترة الممتدة(2010-2021).

في هذا المبحث سوف نقوم بدراسة الإجراءات التي قامت بها الجزائر في إطار تخفيض الواردات وكذا مؤشرات التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات والواردات وميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تحليل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة(2010-2021)

إن النمو المفرط للواردات خلال السنوات الأخيرة قد أصبح هاجسا حقيقيا يعرقل من سير السلطات العمومية ويرهن مستقبل سياستها للانفتاح التجاري وعليه فقد اتخذت بعض الإجراءات لمواجهة هذا الوضع في التزايد المفرط للواردات.

الفرع الأول: تحليل الواردات في الجزائر خلال الفترة(2010-2021)

1- محددات الواردات في الجزائر :

أ. الدخل الفردي الحقيقي: يعرف بأنه هو عبارة عن مجموع دخول الأفراد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ووفقا للاتجاهات الحديثة للفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية عمل الدخل الفردي كمحدد رئيسي للواردات في الاقتصاديات المفتوحة وأن ارتباطه بالواردات في أغلب الأحوال يكون طرديا ، و كما يعلل الاقتصاديون أهميته في تحديد الواردات، بأن الفرضية لدالة الطلب على الواردات، مبنية على أسس النظرية الجزئية، وتحديدا نظرية الطلب المستهلك القائمة على تعظيم المنفعة.

ب. نسبة أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك هو مقدار التغير الشهري للأسعار لسلعة محددة من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل. ومنه فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل وبأسعار الواردات نفسها وأسعار السلع الأخرى، فإن أسعار الواردات تعتبر أيضا من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات فإن سعر الواردات يصاحبه انخفاض في الطلب عليها ويعلل ذلك بثلاث أسباب:

1. أثر الإحلال في الاستهلاك: أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات.

2. أثر الدخل: أي أن ارتفاع أسعار الواردات يقود إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الواردات.

3. أثر الإنتاج حيث ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي، الأمر الذي يقود إلى انخفاض إجمالي الواردات.

ج. معدل سعر الصرف: سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة الأجنبية مقابل الوحدات من العملة المحلية، وفي ظل ثبات الأسعار المحلية فإن المتوقع أن سياسة تحرير التجارة تقود تدريجيا إلى زيادة الدخل الحقيقي دون إحداث اختلال في ميزان المدفوعات وفي ظل الفرضية فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الواردات بالرغم من ذلك فإن الدول النامية غالبا ما تقوم بتخفيض قيمة عملتها مما يؤدي ظاهريا إلى خفض تكاليف وارداتها، ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات نسبة على الأسعار المحلية وعلى ذلك فإن سياسة تحرير التجارة في الغالب تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الواردات، حيث يمكن أن نقول هناك علاقة طرديه بين معدل سعر الصرف وحجم الواردات.

2- آليات تخفيض حجم الواردات في الجزائر:

إن تضخم فاتورة الواردات ليس بالشيء الإيجابي على الاقتصاد الوطني، وقد يؤدي إلى اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات لذلك تسعى الحكومة جاهدة مع تنسيق مع قطاعات لوضع آليات للتخفيض من حجم الواردات وكذا بعض الإجراءات للحد منها.

أ. تنشيط القطاعات : تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى.

ب. تخفيض سعر الصرف: تخفيض سعر الصرف حيث كلما ينخفض سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار الجزائري، ويترتب على ذلك أن يتنازل المواطن على قدر أكبر من عملاتهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وبما أن واردات الجزائر المتأتية من منطقة اليورو تقدر حوالي 65% فإن الجزائر قامت بتخفيض معتبر في قيمة الدينار مقابل الأورو ، والتخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى غلاء المستوردات وهو ما من شأنه أن يكبح الزيادة المفرطة فيها، كما يعزز من تنافسية الصادرات مما يعيد التوازن لميزان التجاري، حيث عرف الدينار في 2012 انخفاضا في قيمته مقابل الأورو بلغت 10%% وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تخفيض الدينار

لا تتماشى مع الاقتصاد الجزائري لأنه ليس اقتصادا مصدر للسلع وهذه الأداة تعود بالسلب على المؤسسات الوطنية التي لن يكون بإمكانها المنافسة، كما أنها تؤثر على القدرة الشرائية **للمواطن.** (زريمش سعاد، خلاف سوماية، 2017، صفحة 95)

ج تشجيع الاستثمار الوطني: تشجيع الاستثمار الوطني في جميع القطاعات خاصة في قطاع تصنيع الأدوية.

د.تقوية المنافسة: تشجيع التنافسية بين المؤسسات وإزالة قيود البيروقراطية والقيام بإصلاحات عميقة في الاقتصاد الوطني.

هـ. تكثيف الرقابة: تعزيز الرقابة على صعيد تمويل التجارة الخارجية من خلال تخفيض سقف الواردات بالإضافة إلى التنسيق مع البنوك الوطنية لترشيد منح القروض الاستهلاكية.

أما فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل السلطات للتحكم في الواردات تتمثل فيما يلي:

و- تدابير قانون المالية التكميلي 2009:

تضمن هذا القانون تدابير لا تسمح بإمكانية استيراد آلات أو تجهيزات مستعملة وحتى تجديدها بضمان، وكذا تجميد القروض الاستهلاكية (ما عدا العقارات) ويعود ذلك لعدة أسباب:

- ارتفاع نسبة مديونية العائلات لتصل إلى مستويات خطيرة؛
- ارتفاع نسبة استيراد السيارات حيث بلغت هذه الواردات سنة 2008 سواء فيما يخص السيارات النفعية أو السياحية حوالي 9 ملايين دولار ؛
- ارتفاع واردات الجزائر بشكل رهيب لتصبح في السداسي الأول من سنة 2008 ما 20.9 مليار دولار ؛
- تضرر البنوك الوطنية من جراء منحها للقروض الاستهلاكية التي يتكون جزء كبير من محفظتها من هذه القروض الاستهلاكية؛
- عجز 45% من متحصلي القروض الاستهلاكية عن الوفاء بمستحقاتهم ولو في تواريخها المحددة؛
- تراجع مداخيل النفط بـ 50% بفعل الأزمة المالية العالمية؛
- القيام بحماية الأسر من الإفراط في المديونية والأخطار التي تترتب عنها؛

- تشجيع الاستثمارات في السوق الوطني؛
- غياب الإنتاج الوطني الذي يدعم الصناعات المحلية، ويطورها بالشكل الذي يجعلها تقضي ولو جزئيا عن استيراد الصناعات الأجنبية.

كما تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 فرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية من خلال ميزانية تسديد الواردات عبر آلية القرض المستندي مع بعض الاستثناءات وإجبارية توظيفها لدى أحد، البنوك التجارية المرخص لها، ولعل أهم إجراء جاء به هذا القانون هو اعتماد قاعدة (51/49) التي تنص على الحد الأقصى لمساهمة الأجانب في أي مشروع جديد للاستثمار الأجنبي المباشر هو 49%، كل هذه الإجراءات المتخذة تهدف في مجملها إلى تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر لتشجيع الإنتاج الوطني بدلا من إغراقها بالسلع الأجنبية والتقليص من اللجوء إلى الاستيراد واستنزاف احتياطات النفط الأجنبي (زريمش سعاد، خلاف سومایة، 2017، صفحة 100)

3- التوزيع السلعي للواردات

الجدول رقم (08): يبين التوزيع السلعي لواردات

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2010	5696	747	489	321	16200	2407
2011	9261	812	517	364	15091	2671
2012	8483	683	709	310	12793	3601
2013	9013	847	778	477	15233	4717
2014	7541	1070	767	629	18115	4445
2015	8946	1283	715	638	16369	4938
2016	7797	1304	597	359	17343	5564
2017	8421	1274	570	345	16923	5063
2018	8672	1261	780	355	18799	4852
2019	8250	1097	602	432.2	18381	4362
2020	8979	9573	299	189.2	16514	5251
2021	8945	9725	325	201.5	18741	5466

من إعداد الطالبة بناء على المصدر: الدوان الوطني للإحصائيات على الموقعّ

www.bank-of-algeria.

يوضح الجدول أعلاه أن هناك أربع مجموعات من السلع التي سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة والمتمثلة في المواد الغذائية، المواد النصف ،مصنعة التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية، حيث عرفت التجهيزات الصناعية أنخفاض متتالية من 2010 إلى 2012 حيث كانت في 2010 سنة 2010 بقيمة 16200 مليون دولار وسنة 2012 تقدر ب12793 مليون دولار ثم انخفضت في 2011 لتواصل الانخفاض أكثر في 2012 حيث سجلت ما قيمته 12793 مليون دولار ثم ارتفعت في 2013-2014 لتصل في 2014 إلى 18115 مليون دولار ثم انخفضت في 2015 إلى 16369 مليون دولار.

كما عرفت المواد النصف مصنعة من مجموع الواردات تزايد مستمر حيث بلغت سنة 2010 ما قيمته 489 مليون دولار لتصبح سنة 2014 ما قيمته 767 مليون دولار، ثم انخفضت سنة 2015 بقيمة 715 مليون دولار وإستمرت في الإنخفاض إلى غاية سنة 2018 حيث عرفت إرتفاع بقيمة 780 مليون دولار وفي سنة 2019 إنخفضت بقيمة 602 مليون دولار وتواصلت في الإنخفاض أكثر سنة 2020 بقيمة 299 مليون دولار ثم إرتفعت بشكل طفيف سنة 2021 بمقدار 325 مليون دولار المواد الغذائية عرفت إرتفاع في سنة 2011 ما قيمته 9261 مليون دولار، ثم عرفت تذبذبا في السنوات التي تليها إلى غاية 2015 حيث قدرت المواد الغذائية بـ 8946 مليون دولار ثم إنخفضت سنة 2016 ماقيمته 7797 مليون دولار ثم عرفت إستقرار نسبي في السنوات التي تالتها ، أما فيما يخص السلع الاستهلاكية هي الأخرى عرفت والانخفاض حيث من من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013 حيث بلغت في سنة 2013 ما قيمته 4717 مليون دولار ثم انخفضت في السنة التي تليها لتبلغ سنة 2015 ما قيمته 4938 مليون دولار كذلك عرفت بعد هذه السنة تذبذب في الأسعار إلا ان بلغت سنة 2021 ماقيمته 5466 مليون دولار . أما فيما يخص الطاقة والمواد الأولية والتجهيزات الفلاحية فقد سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات.

الفرع الثاني : تحليل الصادرات خلال الفترة (2010 – 2021)

1- التوزيع السلعي للصادرات : الجدول التالي يبين التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية

الجدول رقم (09): يبين التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010 – 2021)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2010	305	165	1089	00	27	33
2011	357	162	1495	00	36	16
2012	314	167	1519	01	30	18
2013	402	108	1608	00	25	18
2014	323	110	2350	02	15	10
2015	239	105	1685	00	17	11
2016	327	84	1299	00	53	18
2017	349	73	1410	00	78	20
2018	373	92	2242	00	90	33
2019	399	122	2482	00	102	45
2020	322	90	1822	00	80	22
2021	354	102	2058	01	111	60

- المصدر من إعداد الطالبة بناء على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات :حوصلة النبادلات الخارجية 2010-2021 على الموقع .www.bank-of-algeria

يوضح الجدول أعلاه أن أن المواد النصف المصنعة كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة القيم الغالبة مقارنة ماباقي المجموعات الأخرى ،وقد تراوحت كحد أدنى سنة 2010 ماقيمته 1089مليون دولار وكجد أقصى سنة 2019 بقيمة 2482 مليون دولار وعرفت خلال هذه الفترة تذبذبا بين الصعود والنزول ثم تراجعت هذه القيمة خلال سنة 2020 و2021 بسبب الظروف الإقتصادية التي طرأت على العالم أجمع وعلى الاقتصاد الجزائري بالخصوص .كما لاحظنا في نفس الجدول أيضا بأن المواد الغذائية ظهرت في المرتبة الثانية في القيم المشكلة للصادارات في الجزائر وكانت قيمة المواد الغذائية متذبذة ذيل فترة الدراسة ولكن تذبذلها لم يكن كبيرا حيث كانت أدنى قيمة سنة 2010 بمقدار 305 مليون دولار وأعلى قيمة سنة 2013 بقيمة 402 مليون دولار ،كما جاءت قيم المواد الأولية في المرتبة الثالثة وكانت سنة 2020 لها أدنى قيمة قدرت بـ90 مليون دولار وشهدت الفترة الممتدة بين 2010-2012 استقرار ا نوعا ما في حدود 160 مليون دولار ثم نزلت وإستقرت في حدود 110 مليون دولار في الفترة 2013-2015 ثم إنخفضت إلى 84 مليون دولار سنة 2016 وتواصل الأنخفاض إلى غاية سنة 2019 إرتفعت إلى 122 مليون دولار .

وهنا يمكن أن نقول بأن الجزائر كانت ولا زالت في مصف الدول النامية في تجارتها الخارجية (الصادرات) حيث أنه من المتعارف بأن السمة المميزة لتجارة الدول النامية أو المتخلفة هي سيطرة مادة واحدة أو اثنين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات وغالب ما تكون في صورة خام أو سلع نصف مصنعة.

2- صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

الجدول رقم :10 صادرات المحروقات

السنوات	صادرات المحروقات
2010	56.143
2011	71.662
2012	70.571
2013	63.662
2014	58.362
2015	33.081
2016	27.971
2017	33.203
2018	38.37
2019	33.24
2020	20
2021	35.4

المصدر :بناءا على تقرير بنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz

تحليل الجدول رقم 10: لاحضنا من خلال الجدول المبين أعلاه أن قيمة صادرات المحروقات من سنة 2010-2012 في تزايد مستمر حيث وصلت أقصاه في سنة 2011 بقيمة 71.662 مليار دولار وهذا راجع لإرتفاع سعره في الأسواق العالمية وقلت هذه النسبة بقيمة 1% سنة 2012 بقيمة 70.571 مليار دولار وإستمر إنخفاض صادرات المحروقات حيث وصل أقصاه سنة 2016 بقيمة 27.971 مليار دولار وهذا راجع للأزمة النفطية والأثار الناجمة عنها وبين سنة 2017 -2018 إرتفاع العوائد من الطاقة بنسبة 26.2 % بسبب إرتفاع الأسعار بين 50-55 دولار لبرميل النفط وتمثلت صادرات النفط والغاز رافدا حويا لميزانية الجزائر وتراجعت بنسبة (14.48-%) سنة 2019 عما كانت عليها في 2018 وهذا لبداية تدهور الوضع

الصحي في البلاد وتفاقمه سنة 2020 حيث ظهر تراجع كبير في قيمة صادرات المحروقات بقيمة 20 مليار دولار وهذا راجع لتدعيات إنتشار وباء فيروس كورونا الذي له تأثير قوي على أنشطة القطاع والاإقتصاد الوطني الذي كان في حالة إنغلاق شبه تام حيث أشارت وزارة الطاقة في هذا السياق إلى أن متوسط سعر النفط ترواح عند 42 دولار لبرميل خلال 2020 مقابل 64 دولار للبرميل خلال سنة 2019 يتراجع قارب 23 دولار للبرميل (-35 %) وفي سنة 2021 إرتفاع جد ملحوظ بقيمة 35.4 مليار دولار في عوائد المحروقات وهذا بسبب إنتعاش الإقتصاد وإرتفاع الطلب على المشتقات النفطية الجزائرية .

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات الميزان التجاري خلال الفترة (2010 – 2021)

الجدول رقم (11): مؤشرات الميزان التجاري خلال الفترة (2010 – 2021)

السنوات	الصادرات	الواردات	ميزان التجاري
2010	4333.587	3011.807	16580
2011	5374.131	3442.501	26242
2012	5687.369	3907.671	21490
2013	5217.099	4360.770	10122
2014	4917.598	4179.708	4306
2015	3456.837	5193.466	-17034
2016	3161.344	4708.900	-17063
2017	3456.25	4898.08	-11194
2018	3519.11	4605.11	-4114
2019	3582.22	4200.01	-6115
2020	2382.05	3442	-7622
2021	3600.11	3380	1048

المصدر: الديوان الوطني للإعلام و الإحصاء -إحصائيات التجارة الخارجية -2021- على الموقع :www.doune.gov.dz

بما أن الجزائر تعتمد على البترول كمصدر أساسي يسيطر على القطاع الاقتصادي فإن أي صدمة خارجية سوف تأثر بشكل كبير جدا على ميزان المدفوعات. لذلك قامت الجزائر بتنفيذ عدة برامج للتعديل الهيكلي وإعادة الجدولة بعد الصدمة البترولية التي تعرضت لها في سنة 1986، حيث استعادت سلامة ميزان المدفوعات بعد تحسن الوضعية المالية الخارجية سجل الحساب التجاري لميزان المدفوعات، زيادة مستمرة لمدة 04 سنوات متتالية من 2010-2012 حيث حقق رصيدا قدره 16.58 مليار دولار ليرتفع الرصيد إلى غاية 2012 بمقدار 21.49 مليار دولار، ليشهد في 2013 إنخفاض في الميزان التجاري بقدر 10.12 مليار دولار استمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية طوال سنة 2015، الذي انطلق في النصف الثاني من 2014، وقد أدت هذه الأزمة النفطية المستمرة في انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في 2015 مقارنة بتلك المسجلة في 2014. وهذا ما تسبب في انخفاض حاد في موارد الميزانية واحتياطات البلاد من النقد الأجنبي وهو ما يبين هشاشة الاقتصاد الوطني اتجاه الصدمات الخارجية ما يستدعي إجراء تغيرات هيكلية لنموذج النمو المنتهج منذ عقود لصالح تنويع الاقتصاد الجزائري. سجل الرصيد الخارجي الجاري لميزان المدفوعات عجزه الثاني بعد أزمة 1998 كما عرف الميزان التجاري رصيدا سالبا خلال السنوات 2015-2018 من فترة الدراسة ،بداية من رصيده السالب الذي يقدر بـ17.03 مليار دولار سنة 2015 ،و17.06 مليار دولار سنة 2016 ليتراجع برصيد سالب بقدر بـ11.19 مليار دولار سنة 2017 و4.11 مليار دولار سنة 2018 كما سجل الميزان التجاري لسنة 2019 عجزا بـ6.11 مليار دولار مقابل 4.11 مليار دولار سنة 2018 كما حققت عجز بقيمة 7.62 مليار دولار سنة 2020 بسب الظروف الصحية للبلاد والحالة الإقتصادية الطارئة وفي سنة 2021 سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا بمقدار 1.04 مليار دولار وهذا بسبب تراجع الظروف الصحية ودخول البلاد في حالة من الانتعاش الاقتصادي .

المطلب الثالث : تحليل مؤشر تغطية الصادرات بالواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

الجدول رقم(12) :تغطية الصادرات بالواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

السنوات	نسبة التغطية (TC)
2010	% 1.43
2011	%1.56
2012	%1.45
2013	%1.19
2014	%1.17
2015	%0.63
2016	%0.61
2017	%0.70
2018	%0.76
2019	%0.85
2020	%0.69
2021	%1.06

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم 11

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة تغطية الصادرات للواردات من سنة 2010-2014 **في** تزايد مستمر وتفوق 100% بمعنى أن الواردات مغطاة كليا بالصادرات ، وبالتالي نقول أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الإقتصاد الوطني من المستوردات وأكثر وهذا مايفسر

الرصيد الموجب للميزان التجاري ، أما نسبة التغطية لسنة2015-2016 أقل من 100% وهذا يعني أن الصادرات لاتغطي الواردات كليا وهذا بسبب إنخفاض أسعار النفط والتي أفرزت إختلالات في الإقتصاد الوطني من بينهالا إنخفاض قيمة الصادرات كما أدى ذلك إلى إنخفاض قدرة إيرادات والصادرات على تغطية الواردات بالرغم من الإصلاحات بقطاع التجارة الخارجية والحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار واصلاحات التحرير التام للتجارة الخارجية ،واستمر هذا الإنخفاض في التغطية وهذا مايبينه العجز في الميزان التجاري في تلك الفترة وهذا بسبب السياسة المنتهجة وضعف في الوتيرة الإقتصادية ومع دخول البلاد في حالة إنغلاق شبه تام بسبب الوضع الصحي سنة 2020 حيث أن الصادرات وصلت لأدناها ولم تغطي الواردات كليا وفي سنة 2021 لاحظنا ارتفاع نسبة التغطية حيث تجاوزت 100% بمعنى أن الصادرات كان لها تغطية كبيرة للواردات وهذا بسبب السياسة المنتهجة من طرف الدولة لتأطير الواردات وتدعيم الصادرات و الصناعة الوطنية .

المبحث الثالث: تحليل بعض السياسات الأخرى التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة الممتدة (2010-2021)

تناولنا في هذا المبحث إلى تأثير بعض السياسات الأخرى التي اتبعتها الجزائر في اطار تحرير تجارتها الخارجية، كتخفيض سعر الصرف وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية (الذي بدوره يؤثر على الحصيلة الجمركية على الواردات والصادرات الجزائرية.

المطلب الأول: أثر تخفيض سعر الصرف على الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو خلال الفترة (2010-2021)

الجدول التالي يبين أثر تخفيض سعر الصرف على الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو

الجدول رقم (13): يبين سعر الصرف على الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو خلال الفترة(2010-2021)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	**سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار**	**سعر صرف الدينار بالنسبة للأورو**
2010	74,4041	99,1927
2011	72,8537	102,2154
2012	77,5519	102,1627
2013	79,3890	105,4374
2014	80,5606	106,9064
2015	100,4600	111,4400
2016	110.09	117.30
2017	114.99	137.28
2018	118.54	135.05
2019	119.34	132.87
2020	140.82	**153**.62
2021	138.89	156.91

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية ونشرات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك استقرار نسبي في تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لكل من الأورو والدولار حيث بلغ متوسط تغير سعر الصرف حوالي5%، كما كشفت تقديرات وزارة المالية عن تراجع محسوس في سعر صرف الدينار مقابل الورقة الخضراء (الدولار)

حيث بلغ معدل انزلاق الدينار قرابة 20 بالمائة ما بين 2012 و 2015، وهو ما يكشف نسبة هامة من تقلبات ومراجعة سعر صرف العملة الوطنية وقد كانت هذه المراجعة أقل بالنسبة للعملة الأوروبية الموحدة الأورو.

كما نبين من خلال الإحصائيات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة التي قمنا بها أن مراجعة الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار كان معتبرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2015 وتعدى توقعات قانون المالية التي اعتمدت على معدل سعر صرف يقدر بحوالي 78 دينار لكل دولار، واستنادا إلى الأرقام المتحصل عليها ، فإن معدل سعر صرف الدينار سنة 2012 بلغ 77,55 دينار، بينما بلغ المتوسط عام 2013 حوالي 79,38 دينار، بينما ارتفع الفارق في الصرف إلى 80,5 سنة 2014، وتواصل الفارق في الاتساع إلى 100,46 دينار سنة 2015 وإستمر في التزايد في السنوات التالية ليصل سنة 2020 أعلى قيمة قدرت ب 140.82 دينار ثم عرف إنخفاض طفيف سنة 2021 بمقدار 138.89 دينار ، ويتضح أن تقلبات صرف الدولار أمام الأورو انعكست على الدينار الجزائري الذي يعتمد على سلة من العملات لتقدير سعر صرفه، ومع ذلك فإنه عرف أكبر فارق مع الدولار، في حين كان سعر الصرف بين الدينار والأورو بمنحى أقل اتساعا ، حيث بلغ 102,1 دينار سنة 2012، و105,44 دينار سنة 2013 ، و 106,91 دينار سنة 2015، و 111,44 دينار سنة 2015 و إستمر في الإرتفاع ليصل سنة 2021 إلى 156.91 دينار ،و عليه من خلال تطور سعر الصرف يتضح أن الدينار الجزائري عرف مراجعة لسعر صرفه خاصة مع الدولار الأمريكي، هذا الأخير يعتبر العملة المرجعية للمبادلات الجزائرية لاسيما صادرات المحروقات، وبالتالي فإن انخفاض الدينار مقابل ارتفاع الدولار يتيح عمليا دعم قيمة الصادرات المقيمة بالدولار وتضخيمها حسابيا كما يضخم أيضا حساب الإيرادات واحتياطي الصرف المقيد بالعملة الأمريكية والتي تمثل 45 بالمائة من إجمالي الاحتياطي الجزائري هي موظفة أساسا على شكل سندات الخزينة، حيث اعتبر المحللين الاقتصاديين الجزائريين، أن انخفاض قيمة العملة عندما تعاني العملة من انخفاض سعر الصرف بالنسبة للعملة أو مجموعة عملات مرجعية، حيث أن تخفيض قيمة العملة عملية هيكلية تتم لأسباب وأهداف من بينها ضرورة دعم الاقتصاد أو التجارة أو حماية العملة على المدى المتوسط غالبا، إما إعادة المراجعة أو إعادة تقييم العملة فإنها دورية ومنتظمة ويمكن أن تتم من السلطات النقدية والبنك المركزي لعوامل تقنية لتصحيح القيمة الإسمية للعملة، ولا تحتاج

على عكس ذلك تخفيض قيمة العملة إلى إعلام الهيئات الدولية النقدية مثل صندوق النقد الدولي وغالبا ما يكون تأثير الأولى كبيرا على مستوى التوازنات الاقتصادية ومستويات التضخم على عكس الثانية التي يمكن أن تكون محدودة وقابلة للتغيير دوريا، وتعمد الجزائر دوريا إلى مراجعة سعر صرف الدينار منذ سنوات، سياسة نقدية عامة منها ما يتم لضمان التوازنات الاقتصادية والتجارية، وتجدر الإشارة إلى أن قياس صرف العملة الوطنية الدينار يتم على أساس سلة معاملات يمثل فيها الأورو 40% والدولار 40 فضلا عن العملات الرئيسية مثل الين الياباني والجنيه الإسترليني.

المطلب الثاني: أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات خلال الفترة (2010-2021)

الجدول التالي يبين أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات

الجدول رقم(14): يبين سعر صرف الدينار (مقابل الدولار والأورو) وكل من الصادرات والواردات خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	**سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار**	**الواردات**	**الصادرات**	**سعر صرف الدينار بالنسبة للأورو**
2010	74,404	3011.807	4333.587	99,19
2011	72,8537	3442.501	5374.131	102,21
2012	77,5519	3907.671	5687.369	102,16
2013	79,3890	4360.770	5217.099	105,43
2014	80,5606	4179.708	4917.598	106,90
2015	108.03	5193.466	3456.837	111,17
2016	110.09	4708.900	3161.344	117.30
2017	114.99	4898.08	3456.25	137.28
2018	118.54	4605.11	3519.11	135.05
2019	119.34	4200.01	3582.22	132.87
2020	140.82	3442	2382.05	153.62
2021	138.89	3380	3600.11	156.91

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على:البنك العالمي على الموقع :-www.bank-of-algeria.dz

الفرع الأول : تأثير سعر الصرف على الواردات :

من الجدول أعلاه تبين أن هناك علاقة عكسية بين تخفيضات سعر الصرف بالنسبة للأورو وتطور قيمة الواردات حيث أنه كلما انخفض سعر صرف الدينار ازدادت قيمة الواردات من تخفيض الدينار حيث كان من المفترض أنه كلما انخفض سعر الصرف انخفضت قيمة الواردات ويرجع سبب عدم تبعية الواردات في تغير سعر الدينار إلى الاحتياجات الداخلية للسلع وخاصة سلع التجهيز حيث ازداد الطلب عليها نتيجة المشاريع التنموية التي أطلقتها الحكومة في هذه الفترة وبما أن معظم هذه السلع هي سلع التجهيز الصناعي (آلات، قطع، غيار....إلخ) غير متوفرة داخليا فتعتبر السوق الخارجية كقناة لإشباع الطلب الداخلي على هذه السلع وخاصة في ظل توفر الموارد المالية المتأتية من عائدات البترول. إن التزامات الجزائر الدولية في المجال التجاري، خاصة ما تعلق ببنود صريحة في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة قلصت من هوامش تحرك الحكومة في إطار كيفيات خفض فاتورة الاستيراد، وجعلت أي إجراء فد تقبل عليه الجزائر في هذا المجال في خانة الإخلال بالتزام دولي. فيما يبقى الأمل في خفض قيمة 60 مليار التي تشكل واردات الجزائر، يكمن في إحداث قيود إدارية تدعم مشروع القانون المتعلق بعملية التصدير والاستيراد، من خلال ما جاء من وزارتي التجارة والمالية أنه يمنع لجوء الحكومة إلى التطبيق على التجارة الدولية وهذا ما جعل الحكومة تقوم باستغلال بعض الهوامش المسموحة ضمن علاقة المستوردين ببعض الإدارات خاصة ما تعلق بالجمارك.

وبدأت الجزائر غير العضو في منظمة التجارة العالمية بفرض قيود على الاستيراد، تحديد الكميات التي يمكن استيرادها وخصت القائمة الأولى السيارات وحديد البناء والإسمنت وكانت الجزائر قد أصدرت قرارا في مطلع ديسمبر 2015، يحدد شروط وطريقة تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع المعينة بهذا الإجراء. حيث قامت بتعديل وإتمام الإجراءات المتضمنة في الأمرالصادر في يوليو 2003 المتعلق بعمليات استيراد وتصدير السلع بقانون جديد يدخل رخص استيراد السلع تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 41 حيث أن اعتماد رخص الاستيراد والتصدير سيكون مقيد بما جاء في اتفاقيات الشراكة التي وقعتها الجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي أو تلك التي تبرمها مع دول أخرى في إطار التحضير لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة. بالمقابل لخص المشروع أهمية دور منح الرخص في تقييد الكميات المستوردة

والمصدرة وفقا لاحتياجات الاقتصاد الوطني، وتميزت سنة 2015 باتخاذ إجراءات أخرى اعتبرت ضرورية لتطهير التجارة الخارجية ومن ضمنها الإعلان عن تفعيل الفرق المختلطة بين هيئات الرقابة الثلاثة (التجارة الجمارك، الضرائب والفصل بين نشاطات الاستيراد والتصدير التي ينشط في إطارها أكثر من 42 ألف متعامل، ومن تم وفي إطار تفعيل هذه الفرق وقعت وزارة التجارة والمديريات العامة للجمارك والضرائب في نوفمبر 2015 على اتفاقات من أجل تعزيز علاقاتها فيما يخص حماية الاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمت هذه المبادلات إلى غاية 2019 لتدخل الجزائر والعالم في دائرة مغلقة بسبب كوفيد 19 الذي أثر بشكل كبير على العالم وبالاخص المجال التبادل التجاري حيث عرفت الجزائر تراجع قيمة واردتها إلى 34.4 مليار دولار بعدما كانت قيمة الواردات سنة 2019 بقيمة 42 مليار دولار وهذا راجع للوضع الصحي فاضظرت الحكومة إلى إتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على مخزون المواد الأساسية ، من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت من التصدير لمدة 06 أشهر قابلة للتجديد وبلغت قيمة الواردات 18% و إستمرت الواردات في الإنخفاض سنة 2021 بقيمة 33 مليار دولار وهذا لتطبيق سياسة تأطير الواردات المنتهجة من طرف الدولة .

الفرع الثاني : تأثير سعر الصرف على الصادرات :

نلاحظ أن هناك تأثير غير مباشر لتغيرات سعر الصرف للدولار بالنسبة للأورو وذلك من خلال التأثير على عائدات المحروقات، وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة الاحتياطات ويؤدي إلى تآكلها، (وهذا يعني التغيرات التي تحدث لسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو لا تؤثر بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري) حيث كلما انخفض سعر الدولار بالنسبة للأورو انخفضت القدرة الشرائية لعائدات المحروقات وهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف الواردات خاصة تلك المسعرة بالأورو، والتي تقدر واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي 65% كما ذكرنا سابقا، هذا ما يجعل الميزان التجاري يحقق خسارة غير مباشرة من جهتين، فمن جهة يتم تصدير المحروقات بسعر منخفض سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو) ومن جهة أخرى يتم الاستيراد من منطقة الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2010 قدر ب 38.88 مليون أورو في حين بلغ بالدولار الأمريكي ما قيمته 11729 مليون دولار وقد بلغت قيمة الواردات الإجمالية سنة 2014 قيمة 59,67 مليار دولار وعند تقييمها بعملة الأورو فهي لا تتجاوز 44,87 مليار أورو، وبقت هذه النسبة في الإنخفاض إلى أن وصلت سنة 2020 بقيمة 23.8 مليار دولار وهذا بسبب الظروف الطارئة للبلاد ورجوع

إرتفاعها من جديد سنة 2021 بقيمة 36 مليار دولار لتحسن الاوضاع الاقتصداية وتشجيع المنتوج المحلي ومحاولة خروج الجزائر من دائرة الإعتماد على صادرات المحروقات والاعتماد على صادرات خارج المحروقات ،ولأن قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات التي تسعر بالدولار الأمريكي، فلو حولنا قيمة الصادرات من قطاع المحروقات إلى الأورو سنلاحظ انخفاض قيمتها بنفس وتيرة تراجع سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو ونفس الملاحظة بالنسبة للاحتياطات النقدية فعند تقييمها بالأورو نلاحظ تدهور قيمتها بنفس وتيرة تدهور سعر صرف الدولار.

المطلب الثالث : أثر الحصيلة الجمركية على الصادرات والواردات خلال الفترة (2010-2021)

تحليل أثر الحصيلة الجمركية على الصادرات والواردات الجزائرية

الفرع الأول : أثر الحصيلة الجمركية على الصادرات :

الجدول رقم (15): يبين تطورات الحصيلة الجمركية الصادرات خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	**الحصيلة الجمركية**	**الصادرات**
2010	492.502	4333.587
2011	578.642	5374.131
2012	792.847	5687.369
2013	940.00	5217.099
2014	908.470	4917.598
2015	1000.660	3456.837
2016	980.50	3161.344
2017	992.34	3456.25
2018	1026.28	3519.11
2019	1097	3582.22
2020	1035	2382.05
2021	1088	3600.11

المصدر :من إعدداد الطالبة بناءا على :بنك الجزائر والمديرية العامة للجمارك على الموقع :

www.bank-of-algeria.

www.doune.gov.dz

الشكل رقم (02): تطورات الحصيلة الجمركية للصادرات خلال الفترة (2010-2021)

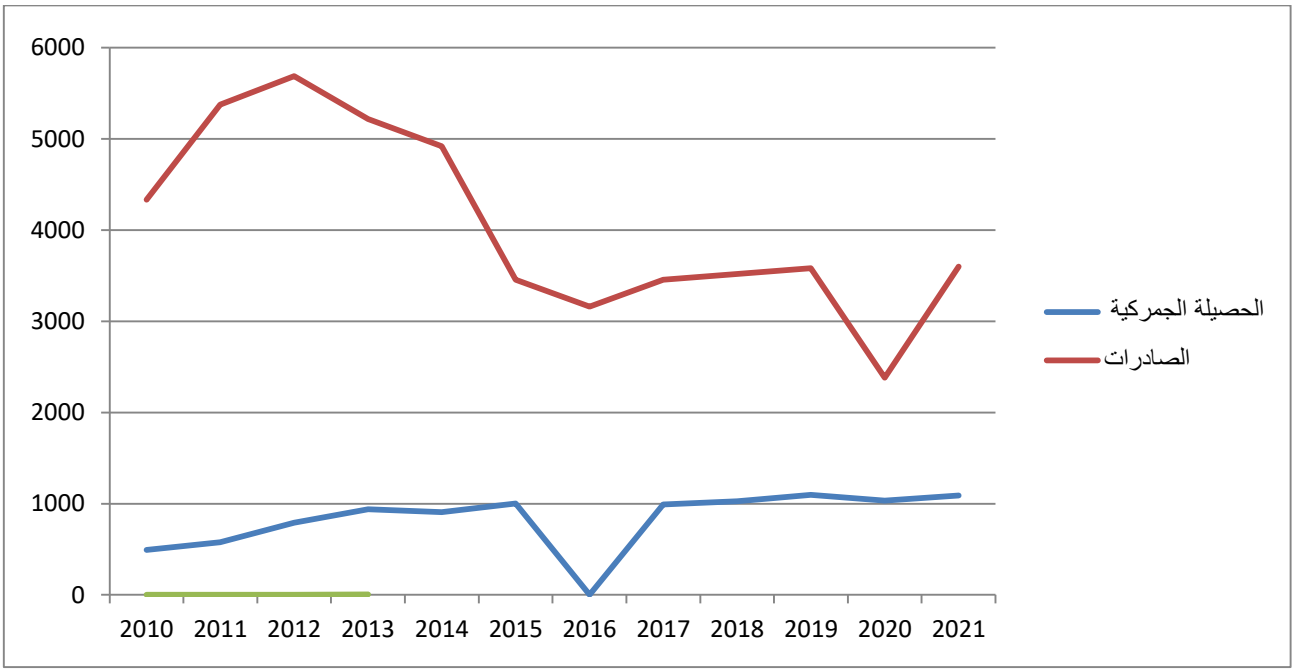

المصدر : بناءاعلى معطيات الجدول رقم 15

لاحضنا من خلال الشكل رقم (02) بناءا على الجدول رقم (15) أن الحصيلة الجمركية في بداية 2010 سجلت 492,502 مليار دينار وبإرتفاع قيمة الصادرات 4333.587 مليار دينارمن ويستمر المنحنى في الصعود نتيجة في الزيادة في الحصيلة الجمركية التي إثرت على الصادرات بالارتفاع كون الجزائر معتمدة بشكل كبير على صادرات المحروقات إلى غاية 2013 تم إنخفاض الحصيلة الجمركية نتيجة بداية ظهور الأزمة النفطية هذا ماأثر على قيمة الصادرات وهذا مالوحظ في المنحنى أنه في النزول من قيمة 5217.80 مليار دينار إلى غاية 2382.05 مليار دينار كحد أدنى سنة 2020 وبالرغم من زيادة في الحصيلة الجمركية التي وصلت سنة أعلاها سنة 2019 بقيمة 1097 وإنخفضت سنة 2020 للوضع الإقتصادي والظرف الصحي التي تمر بيه البلاد والتغيير في السعر الصرف بالنسبة للدولار والأورروالذان كانا بقيمة عالية كل هذه الدلائل نستنتج منها أنها أثرت بشكل كبير على صادرات الجزائر في تلك الفترة وفي سنة 2021 تم تسجيل إرتفاع بشكل ملتفت في المنحنى لزيادة قيمة صادرات بقيمة 3081.11 مليار دينار ليما كانت عليه من قبل وهذا نتيجة للسياسة التي اتبعتها الجزائر

للخروج من هذه الأزمة من بينها رفع التعريفة الجمركية على الواردات لتأطير الواردات وتشجيع الصادرات .

ومنه نستنتج أن العلاقة بين الحصيلة الجمركية والصادرات ضعيفة كون الإجراءات الجمركية على الصادرات لاتؤدي إلى نتائج غير مرغوب بها نتيجة لضعف الإنتاج الموجه للتصدير في السنوات الماضية وإعفاء شبع كلي للصادرات النفطية من الرسوم الجمركية .

الفرع الثاني : أثر الحصيلة الجمركية على الواردات

جدول رقم (16) يبين تطورات الحصيلة الجمركية للواردات خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	**الحصيلة الجمركية**	**الواردات**
2010	492.502	3011.807
2011	578.642	3442.501
2012	792.847	3907.671
2013	940.00	4360.770
2014	908.470	4179.708
2015	1000.660	5193.466
2016	980.50	4708.900
2017	992.34	4898.08
2018	1026.28	4605.11
2019	1097	4200.01
2020	1035	3442
2021	1088	3380

المصدر :من إعدداد الطالبة بناءا على :بنك الجزائر والمديرية العامة للجمارك على الموقع :

www.bank-of-algeria.

www.doune.gov.dz

الشكل رقم (03): تطورات الحصيلة الجمركية للواردات خلال الفترة (2010-2021)

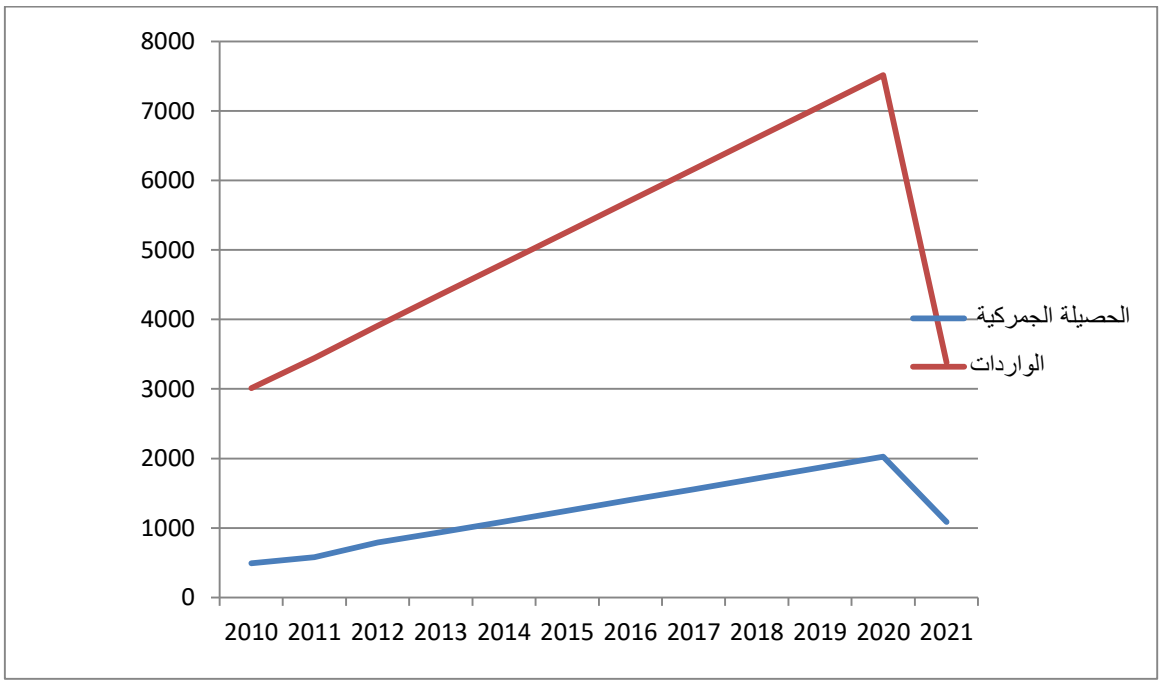

المصدر :بناءا على معطيات الجدول رقم 16

من خلال الشكل (03) المبين أعلاه كانت الحصيلة الجمركية في بداية 2010 بقيمة 492,502 مليار دينار حيث طالبت الجزائر في نهاية 2010 تمديد مهلة التفكيك الجمركي أي الإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية، وتعود الزيادة في الحصيلة الجمركية سنة 2012 أين حققت زيادة قدرها 792,847 مليار دولار وهذا نتيجة للقيادة الجيدة للقاعدة الضريبية وعناصر الضرائب هذا مايبينه المنحنى حيث كانت هناك زيادة في قيمة الواردات ساهمت في هذا التطور الإيجابي، لتعاود الانخفاض في 2013 بقيمة 748 مليار دينار وهذا راجع إلى الجرائم الجمركية والتهريب إلى غير ذلك، وبلغت المبالغ المستردة من الإدارة الجمركية 1000,66 مليار دينار في سنة 2015 مقابل 908,47 مليار دينار سنة 2014 ويعود هذا الانخفاض إلى قيمة الدينار وكان الدفع وراء هذا النمو هو توسيع القاعدة الضريبية نتيجة لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي وتقول المؤسسة الجمركية أن متوسط سعر الصرف هو 80,56 دج للدولار الواحد في سنة 2014 هو 100,46 مليار دولار، في الواقع تبين أن قيمة الواردات قد ازدادت عند حسابها بالدينار إلى 5193.466 مليار دينار مقابل 4799,35 مليار دينار في 2014 وهو ما يمثل

زيادة قدرها 9,61% في حين انخفضت قيمتها الدولارية وإنخفضت الحصيلة الجمركية سنة 2016 بقيمة 980.50 وهطا راجع للأومة النفطية الحاصلة انذاك هذا ما أثر على قيمة الواردات ليما كانت عليه في سنة 2015 وانخفضت وإرتفعت قيمة الحصيلة الجمركية إلى غاية وصولها إلى أقصاها في سنة 2019 بقيمة 1097 مليار دينار ، ثم نزول في المنحنى بشكل واضح نتيجة إنخفاض قيمة الواردات لإرتفاع نسبة الدينار بالنسبة للأورو وكذالك بالنسبة للدولار وهذا في ظل الظروف الإقتصادية للبلاد إنخفضت الحصيلة الجمركية في سنة 2020 بقيمة 1035 مليار دينار عما كانت عليه سنة 2019 نتيجة لإنخفاض نسبة السلع المقلدة راجع إلى ظروف البلاد الصحية وكذلك لم تسجل إدارة الجمارك أي طلب تدخل من طرف أصحاب العلامات التجارية محاربة التقليد وفي سنة 2021 إستمرارية إنخفاض في المنحنى وهذا راجع إلى زيادة في الحصيلة الجمركية نتيجة لسياسة التي إنتهجتها الدولة لتأطير الواردات وذلك برفع التعريفة الجمركية على بعض السلع المستوردة هذا ماأدى إلى إنخفاض قيمة الواردات بقيمة 3380 مليار دينار .

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في إطار اتجاه السياسة التجارية في الجزائر توصلنا إلى أن الجزائر تحاول تدريجيا تحرير تجارتها الخارجية من خلال تخفيضها للتعريفة الجمركية، وهذا بشكل تدريجي، وكذا تقييد جزئي لوارداتها دون المساس بالبنود التي تؤدي إلى تطبيق التجارة الخارجية خصوصا أن الجزائر قد وقعت الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وعزمها على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، محاولة بذلك تحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحاول جاهدة التخلص من القطاع الريعي الذي يتأثر بشدة بالأسعار ومن ثم يؤثر على الاقتصاد الجزائري ككل حيث كلما انخفض أكثر كان أثره أكبر لذلك لابد للجزائر من أن تأخذ سياسات واضحة وصارمة في هذا الصدد ولابد أن تخرج من تبعيتها للمحروقات لأنها مورد نافذ واهتماماتها بالموارد الطبيعية الأخرى وتنويع اقتصاها.

الخاتمة

الخاتمة :

إستهدفت هذه الدراسة معرفة إتجاه السياسة التجارية في الجزائر والتغيرات الحاصلة فيها لتطوير التجارة الخارجية ،حيث تم التطرق في البداية إلى السياسة التجارية المتبعة وذلك لتحقيق أهداف مختلفة ذات طابع إقتصادي وسياسي وإجتماعي و نوعين من السياسات التجارية أولهما سياسة حرية التجارة والثانية سياسة التقيد والحماية مع ملاحظة مامدى ملائمة كل سياسة منه هذه السياسات لدولة معينة ،ويتحدد ذلك وفقا للظروف الإقتصادية التي تمر بها كل دولة أي المؤشرات التي تقوم عليها هذه السياسة ومدى تأثرها بهذه المؤشر سواء داخلية أو خارجية التطرق إلى أهم السياسات المتبعة من طرف الجزائر لتشجيع التجارة الخارجية .ومن بين هذه السياسات سياسة تقييد الواردات التي أنتهجتها الجزائر في الأونة الأخيرة حيث عرفت إرتفاع أسعار عدة مواد وسلع بسبب نقص العرض لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في تعويض هذه السلع وقد تكون هده السياسة غير فعالة في تحقيق أهدافها خاصة في تنشيط الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات والحفاظ على الرصيد النقد الأجنبي وبالتالي لنجاح هذه السياسة وأدواتها في تشجيع التجارة الخارجية يجب أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك بشكل كبير ، وان تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة.

النتائج :

-أن المنهج الأكثر إستخداما في الدولة المستخدمة هو المنهج التحريري مع إمكانية تطبيق الحماية الجزئية التي تخدم مصالح البلد، حتى لاحضنا في الجزائر وجود تداخل في إنتهاج السياسة (التحرير والتقييد).

-لقد كانت عملية الإنفتاح التجاري ضرورة حتمية بالنسبة للجزائر في ظل التحرر السريع للإقتصاد العالمي والأزمات الخانقة التي كانت تتخبط فيها نهاية الثمانيات .

-أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية التجارة الخارجية وذلك بإنتهاج سياسة إصلاح إقتصادي حيث شملت هذه الإصلاحات جميع فروع الإقتصاد الوطني التي من بينها تحرير المبادلات التجارية .

- تنوع ألية تقييم السياسات التجارية مما يؤدي إلى نتائج أحسن .

- نفس التركيب السلعي للصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة .

– ساهم التغيير في سعر الصرف كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة في الصادرات والتقليل من الواردات .

– توصلنا إلى أن الإقتصاد الجزائري متناقض ومتضارب ومتداخل من حيث السياسات المنهجة نجده من جهة يمارس سياسة التحرير بالاعتماد مورد واحد وهو المحروقات ومن جههة أخر يمارس سياسة التقيد وذلك بالحد من الواردات من خلال التغيير في التعريفة الجمركية التي لها دور في تأطير الواردات .

إختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى :سياسة تخفيض العملة سياسة مجدية في تنشيط التجارة الخارجية كون تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للسلع فيكون إمكانية التصدير بسعر أرخص في السوق الدولية لأن الأسعار المنخفضة تجعل البلاد اكثر تنافسية فيما يتعلق بالأخرين بالإضافة إلى ذلك ،يسمح هذا الإجراء بحماية إقتصاد البلاد مما يجعل تكاليف الإستيراد أعلى ولكن أقل من تكاليف السوق المحلية وهذا مايؤدي إلى تأطير الواردات وتشجبع الصادرات .

الفرضية الثانية : :*تؤثر* التعريفة الجمركية في الجزائر على الواردات بشكل أكثر من الصادرات حيث أن التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر يؤدي إلى زيادة الواردات والعكس صحيح أي هناك علاقة عكسية بينهما وهو ماتوصلنا إليه من خلال دراستنا حيث إعتبرت سياسة التغيير في التعريفة الجمركية إحدى السياسات المنتهجة من طرف الجزائر خلال فترة الدراسة .

الفرضية الثالثة : في إن التحرير الكامل للتجارة الخارجية في الجزائر يؤدي إلى عجز في ميزان التجاري ،هذه الفرضية محققة وهذا لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية وإرتباط الميزان التجاري بأسعار هذا القطاع بالرغم من وجود تنوع في الصادرات خارج مجال المحروقات ولكن بنسبة أقل بالإضافة إلى عدم فعالية سياسات الصرف في التأثير على الميزان التجاري والتوازن الخارجي .

الإقتراحات :

-على الجزائر أن تعمل على تنشيط أكثر لأليات التغيير في سعر الصرف للإستفادة منها ودعم تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة العمل التصديري .

-اعطاء عناية أكثر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التغيرات الجبائية والادارية لزيادة العمل الإستثماري وخلق الفوائض الإنتاجية من أجل االعمل التصديري .

-ضرورة الإسترشاد بطرق إحصائية ونماذج إقتصادي في بناء سياسة تجارية وسياسة إقتصادية.

-إتباع سياسة تجارية واضحة .

أفاق الدراسة :

وفي الأخير رغم الصعوبات التي واجهتنا لإستكمال هذا البحث إلا أننا حاولنا وبتوفيق من الله تعالى أن نلم بأهم جوانب البحث أملي أن أكون قد اسنوفينا جوانب الدراسة ومنه يمكن طرح مجموعة من المواضيع .

-مستقبل إقتصاد الجزائري بعد الإعتماد على الصادرات خارج المحروقات .

-مصير السياسة الحمائية في تحرير التجارة الخارجية .

-إيجاد سياسات تجارية أخرى قد تكون أكثر فعالية على تطوير التجارية الخارجية .

الفهرس

العنــوان	ص
الآية	
إهداء	
شكر و عرفان	
ملخص	
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري التجارة الخارجية والسياسات التجارية	
تمهيد	6
المبحث الاول: مفهوم التجارة الخارجية	7
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها	7
الفرع الأول: أسباب قيام التحارة الخارجية	7
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	7
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	9
الفرع الأول: النظرية التقليدية الكلاسكية	10
الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسكية	17
الفرع الثالث: التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية	17
المبحث الثاني: ماهية السياسة التجارية	20
المطلب الاول: تعاريف حول السياسة التجارية واهدافها	20
فرع الأول: مستوى التنمية الإقتصادية	20
فرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة	21
المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية	22
المطلب الثالث: آساليب السياسة التجارية	22
الفرع الأول: الآساليب السعرية	22
الفرع الثاني: الآساليب الكمية	32
الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية	36
المبحث الثالث: إتجاهات السياسات التجارية الدولية	36

المطلب الأول: رأي مؤيدي التجارة الدولية	36
الفرع الأول: حجج حرية التجارة	37
المطلب الثاني: رأي معارضي التجارة الدولية	38
الفرع الأول: حجج حماية التجارة	38
المطلب الثالث: رأي حماية التجارة	43
الفرع الأول: رأي التجارين	43
الفرع الثاني: رأي فريديك ليست	43
الفرع الثالث: رأي كيندلبرجر	44
خلاصة الفصل الأول	46
الفصل الثاني: السياسات التجارية المطبقة على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2010-2021	
تمهيد	47
المبحث الاول: واقع السياسة التجارية الخارجية الجزائرية قبل وبعد 1990	47
المطلب الأول: واقع السياسة التجارية الخارجية قبل 1990	47
الفرع الأول: السياسة التجارية الخارجية الجزائرية المعتمدة الفترة المعتمدة 1963-1970	47
الفرع الثاني: السياسة الإحتكارية في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1970-1989	50
المطلب الثاني: واقع السياسة التجارية الخارجية بعد 1990	54
الفرع الأول: السياسة التجارية المطبقة في فترة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية	54
المبحث الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية الفترة الممتدة(2010-2021).	59
المطلب الأول: تحليل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة(2010-2021)	59
الفرع الأول: تحليل الواردات في الجزائر خلال الفترة(2010-2021)	59
الفرع الثاني: تحليل الصادرات خلال الفترة (2010 – 2021)	65
المطلب الثاني: تحليل مؤشر الميزان التجاري خلال الفترة (2010 – 2021)	68

المطلب الثالث : تحليل مؤشر تغطية الصادرات بالواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	70
المبحث الثالث :دراسة بعض السياسات التي انتهجتها الجزائر لتشجيع التجارة الخارجية	71
المطلب الأول :أثر تخفيض سعر الصرف على الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2010-2021)	71
المطلب الثاني :أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات والواردات خلال الفترة (2010-2021)	74
الفرع الأول: تأثير سعر الصرف على الواردات	76
الفرع الثاني: تأثير سعر الصرف على الصادرات	77
المطلب الثالث : أثر الحصيلة الجمركية على الصادرات والواردات خلال الفترة (2010-2021)	78
الفرع الأول: أثر الحصيلة الجمركية على الصادرات	79
الفرع الثاني: أثر الحصيلة الجمركية على الواردات	81
خلاصة الفصل الثاني	84
الخاتمة	86
الفهرس	
قائمة المراجع	

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

مجالات ومقالات

- مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا سنة 1986
- مقالة النمذجة لإنعكاسات السياسة التجارية على التجارة الخارجية الجزائرية –بونوة سمية – تاريخ النشر 2018/10/29
- مقالة عن تقييم سياسة تقييد الواردات في التخفيف من الأزمة المالية في الجزائر "سوبح جمال .محجوبي حمزة " تاريخ النشر 2023/04/06
- مقالة عن أثر تحير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 19990– 2018 "فاتحي رضوان ،دولي لخضر ،برباوي كمال "
تاريخ النشر 2020/04/30

الكتب العربية

–موسى سعيد وآخرون التجارة الخارجية –دار الصفاء–الطبعة 1 الاردن 2001 .
- سامي عفيفي حاتم التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثالثة 1993
–محمد السالوسي ،محمد شحاتة التجارة الدولية (في ضوء الفقه الإسلامي وإتفاقية الجات دراسة مقارنة) –دار الفكر الجامعي –إسكندرية –2007
–رشاد العصار وآخرون التجارة الخارجية –دار الميسرة– عمان 2000
–السيد محمد السريتي إقتصاديات التجارة الخارجية– مؤسسة رؤية –الطبعة الأولى – مصر 2009
–محمدود دويدار 2003 –محضارات في الإقتصاد الدولي –مؤسسة الثقافية –جامعة الإسكندرية 2003–
–زينب حسين عوض الله الإقتصاد الدولي –دار الجامعة الجديدة –الطبعة الأولى –مصر 2004
–هلي عبد الفتاح أبو رشاد الإقتصاد الدولي (نظريات وسياسات) –دار المسيرة –عمان 2010

قائمة المراجع

-عبد المطلب عبد الحميد -النظام الإقتصادي العالمي الجديد -مجموعة النيل العربية القاهرة 2003

-أحمد حشيش وآخرون (أساسيات الإقتصاد الدولي) دار الجامعة الجديدة للنشر 1998ة

المذكرات

- تزالت محمد، الشارف العربي مذكرة لنيل شهادة ماستر "السياسات التجارية والإندماج في الإقتصاد الدولي " سنة 2016
- بونوة سمية أطرةحى دكتورة في العلوم الإقتصادية " تقصي السياسة التجارية المثلى لمواجهة أثر الازمات الإقتصادية الخارجية على قطاع التجارة الخارجية مقارنة بين الجزائر وفرنسا " سنة 2018 .
- عبد الرشيد بن ديب أطروحة دكتورة فرع التسيير "تطور التجارة حالة الجزائر فرع التسير الجامعة الجزائر.
- زرميش سعاد، خلاف سومایة، اتجاه السياسة التجارية في الجزائر مابين الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الحد من الواردات دراسة حالة الجزائر، 2000-2015، مذكرة ماستر سنة 2017.

المواقع :

-kindieberger.economie.international.op.cit

-www.bank.algerian.gov.dz

-www .douane gov.dz

المراسيم والقوانين :

-تقرير المديرية العامة للجمارك سنة 1989

-قانون المالية 19991-1992

-الجريدة الرسمية 1978 العدد 7

الجريدة الرسمية في أكتوبر 1963 العدد 83

-قانون المالية سنة 2001